جامـــعة عمار ثليجي الاغواط

كـلية الحــقوق والعــلوم السـياسية

قسم الحـقوق

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: قانون جنائي و علوم جنائية

والموسومة بعنوان:

العوامل المؤثرة على الإجرام

إعداد الطالب:

حميني بدرالدين

إشراف الأستاذ:

د: سي ناصر محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د: بوقرين عبد الحليم	**رئيسا**
د: سي ناصر محمد	**مشرفا ومقررا**
د: تركي محمد السعيد	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بداية نشكر الله ونحمده حمداً كثيراً، الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

سبحانه من رزقنا الصبر والإرادة والعافية، وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف سي ناصر محمد على جهوده المبذولة ولما قدمه لي من إرشاد وتوجيه ونصح.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم لمناقشة المذكرة وتقييمها.

والى كل أساتذة وموظفي قسم الحقوق بجامعة عمار ثليجي الأغواط.

إهداء

الحمد لله رب العرش العظيم الذي جاد علينا بنور العلم فأنعم علينا والصلاة والسلام على صفيه وخليله محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والرسل.

أهدي ثمرة الجهد والنجاح إلى والديا الحنونان أطال الله في أعمارهما وأمدهما الله بالصحة والعافية

إلى إخواني الأعزاء ولكل العائلة الكبيرة

إلى الاستاذين زازة لخضر وسالمي موسى رحمة الله عليهم

ولكل أساتذة الكلية

وإلى كل الأصدقاء أهدي لكم ثمرة هذا الجهد المتواضع.

مقدمة

مقدمة:

تمثل الجريمة منذ القدم ظاهرة ضارة وميكروباً خطيراً يصيب كل المجتمعات القديم منها والحديث، بحيث لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من الجريمة، باعتبارها مرضاً يصيب الفرد ومن ثم تنتقل عدواه إلى غيره من الأفراد، لهذا فإنه بات من اللازم والضروري لكل المجتمعات، أن تضع يدها على الأسباب المؤدية إلى الجريمة من أجل القضاء عليها أو الحد منها كحد أدنى، بواسطة الأبحاث والدراسات في شتى الميادين العلمية والطبية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية ولا يتم ذلك إلا من خلال العلماء والباحثين والمتخصصين في علم الاجرام، وعلم الاجرام هو العلم المتخصص بالبحث بطريقة علمية عن العوامل الداخلية والخارجية المؤدية للإجرام، بغية التأثير عليها او معالجتها في الوقت المناسب، ، ولم يتوقف إلى يومنا هذا البحث عن أسباب هذه الظاهرة ، والشيء المؤكد هو ان كل هؤلاء العلماء يجمعون بأن للجريمة أسبابا وعوامل وبالإمكان البحث والكشف عنها وهي التي تتحكم في سلوكيات الافراد داخل المجتمع، تلك الأسباب وتلك العوامل كانت تتبدى لبعض العلماء في المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه المجرم، وتتبدى لبعضهم في البيئة الاجتماعية وما يسودها من قيم وعادات وتقاليد أو في النظام السياسي والاقتصادي، بينما كان البعض الآخر يراها في ذات المجرم وما حصل له عن طريق الوراثة أو أصابه عن طريق المرض، كل عالم ينظر اليها ويفسرها حسب ما يُمليه عليه ويفرضه عليه تخصصه، ويمضي كل عالم في إختصاصه، يطرح الفرضيات ويقدم الحلول.

ونظـرا لأهميـة الموضـــوع كونـه يعـد مجـالا فنيـا للدراســة والبحـث فـي ظــاهرة الاجـرام، واستئصال أسبابها من المجتمع.

لهـذا كـان السـبب الرئيســي لدراسـتنا هـو دراســة الظــاهرة الإجريمـة ومحاولـة تفسـيرها وتحديد العوامل المؤدية لها ودراسة الظاهرة سواء بإعتبارها ظاهرة فردية واجتماعية.

وان هــذه الدراســة تمهد الطــريق لتحديـد أفضـــل الإســتراتيجيات واختيـار أكـثر الوســائل ملائمـة لحصــر ظــاهرة الجريمـة فـي المجتمـع، وقد يسـتعين المشـرع فـي سياسـته العقابيـة بدراسـات علم الإجـرام، ليضــع لكـل جريمـة عقوبـة، بحـدين حـد أقصــى وحـد أدنـى حسـب ظـروف كـل مجـرم، وكـذلك يسـتفيد قاضــي تطبيـق العقوبـات الذي يسـتطيع تحديـد طريقـة تنفيذ العقوبـة، وأيضـــا يسـتطيع مـن خلالهـا وبنـاءا عـن سـلطته التقديريـة، تعـديل العقوبـة للمحكوم عليه حسب ظروفه.

أما بالنسبة لأسباب إختياري هذا الموضوع فمنها ذاتية ومنها موضوعية وتتمثل الأسباب الذاتية في الميل والرغبة في دراسة موضوع الإجرام وكذلك بإثراء المكتبة ببحث نساهم به

بمساعدة باحثين اخرين من إنجاز أبحاث أخرى، أما الأسباب الموضوعية هي تسليط الضوء على أهم العوامل التي تؤثر على الفرد وتدفعه لإرتكاب الجريمة.

وكذلك انتشار ظاهرة الاجرام في الجزائر بشكل رهيب على كل المستويات، ومعدل الجريمة مزال في ارتفاع مستمر، واحتراف الجريمة من جهة أخرى وتفاقم الجريمة المنظمة.

وإن لكل بحث علمي أهداف يجب الوصول إليها وذلك يكون بالبحث الجاد وإلا فهذا البحث لن يصل إلى مبتغاه، ومن هنا ارتأينا في بحثنا لمجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

- ✓ إبراز بمفهوم علم الإجرام والموضوع الذي يدرسه هذا العلم.
- ✓ الوقوف على مختلف المدارس العالمية في تفسير الظاهرة العلمية.
- ✓ التنقيب على العوامل المؤدية إلى السلوك المنحرف للتأثير عليها.

ولهذا كان السبب الرئيسي في دراستنا هو تحديد أهم العوامل الؤدية للإجرام، وهذا ماسمح لنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ماهي العوامل التي تساهم في إنتشار الجريمة؟

وللإجابة عن الإشكالية نضع التساؤلات التالية:

- ✓ هل الجريمة أمر حتمي تقع على المجرم ام هي نتيجة عوامل خارجية تدفع به إلى إرتكابها؟
- ✓ هل الجريمة ثمرة لعامل واحد أو هي نتيجة لعدة عوامل؟
- ✓ ما هو المقصود بعلم الإجرام؟

وفي دراستنا اعترضتنا بعض الصعوبات في إنجاز بحثنا منها ضيق الوقت المخصص لإعداد البحث وإنجازه، وموضوع علم الجريمة من المواضيع الواسعة لكن قمنا بالإحاطة عليه ودراسته.

وفيما يخص الدراسات السابقة والمشابهة، اللتي تناولت موضوع دراستنا فقد كانت قليلة ونذكر ومنها:

درقاوي جمال و بن صخرية عبدالقادر– **أثر العوامل الإجتماعية الدافعة إلى إرتكاب الجريمة** – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر– كلية الحقوق والعلوم السياسية – تخصص علوم جنائية – جامعة إبن خلدون – تيارت – 2018/2017 وبحيث تطرقت هذه الدراسة إلى الأسباب الخارجية المؤثرة على السلوك الإجرامي.

عماري سالم – **العوامل الإجرامية في الجزائر** – مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الجنائي والعلوم الجنائية – كلية الحقوق – جامعة الجزائر1 – 2014/2013 ، بحيث حاول الباحث تسليط الضوء عللى أهم العوامل المؤدية للجريمة والتي صنفها في دراسته إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية وأخرى حديثة.

وفيما يخص المنهج المتبع في الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أراء العلماء، في دراسة الجريمة ومحاولة تفسيرها لإستخلاص أهم العوامل المؤديۃ للإجرام.

ولتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات، تم تقسيم البحث لفصلين ولكل فصل مبحثين، وبحيث تطرقنا في الفصل الأول بدأ بمقدمة عامة ومبحث أول يتضمن مفهوم علم الإجرام، ومبحث ثاني يتضمن النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

وخصصنا المبحث الثاني للتطرق إلى العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي بحيث في المبحث الأول تكلمنا عن العوامل الداخلية المؤثرة على الإجرام أما المبحث الثاني خصصناها إلى العوامل الخارجية المؤثرة على الإجرام.

الفصل الأول:

التفسير العلمي للظاهرة الإجرامية

تمهيد:

مع انتشار الجريمة وتنوعها بدأت الدراسات تتجه نحو البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى ارتكابها بغية التوصل إليها، ومن ثم وضع الحلول لمعالجتها ومكافحتها، وأطلق على هذه الدراسات مصطلح علم الإجرام، الذي أثار العديد من التساؤلات تدور في مجملها حول ما هو علم الإجرام، وقبل الولوج إلى النظريات التي قيلت في تفسير الظاهرة الإجرامية فإنه لابد أولا من دراسة ما هو علم الإجرام .

المبحث الأول: مفهوم علم الإجرام[1] .

الذي ينبغي أن نشير إليه ونحن بصدد التعريف بعلم الإجرام ، هو صعوبة إيجاد تعريف جامع ودقيق لهذا العلم، وربما يرجع ذلك إلى حداثة نشأة هذا العلـم ، حيث أن ظهوره إنما يرجع إلى القرن التاسع عشر عندما استخدم لومبروزو لأول مرة المنهج العلمي في صياغة نظريته البيولوجية في عوامل السلوك الإجرامي ، مما لفت الانتباه لاستخدام البحث العلمي في تفسير الظاهرة الإجرامية، كما أن عالم الأجناس الفرنسي بول توبنارد Paul Topnard يُعد أول من أسمي هذا العلم بعلم الإجرام Criminology في فرنسا في إحدى كتاباته التي ظهرت عام 1879 على مجموعة الدراسات التي حاولت أن تفصل وتحدد العناصر الشخصية التي تميز ما بين المجرم وغير المجرم، وفي نفس الوقت معرفة مختلف العوامل والظروف التي تؤدي إلى التمييز بين الفئتين بإجراء مقارنة بينهما، ويعد رافيل جاروفلو Rafaele Garofalo أول من أطلق هذا المصطلح في إيطاليا على الدراسات التي نشرها في كتابـه بعنـوان Criminologiaالذي أصدره عام 1885 ، ثم شاع استخدام هذا المصطلح إلى تاريخ اليوم .. كما ترجع صعوبة إيجاد تعريف دقيق لهذا العلم من ناحية أخرى إلى تعدد الباحثين الذين اهتموا بدراسة موضوعه واختلاف تخصصاتهم حيث منهم الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين

[1] محمد رمضان بارة - مبادئ علم الاجرام - ط2- ليبيا - 2000- ص 2-3

ونظر كل منهم إلى هذا العلم من وجهة نظر تخصصه فاتسع نطاقه وتشعبت أبحاثه وهو ما جعل البعض يرى في علم الإجرام موسوعة لكافة العلوم الجنائية ويعرفه بأنه علم لجميع الأبحاث والدراسات والتي تتخذ موضوعا لها الجريمة والمجرم ورأى كل باحث في مجال تخصصه أن هذا العلم يعتبر ثمرة جهوده ولذا فأن التعريف الذي يكون مقبولا من قبل البعض لا يقبله البعض الأخر.

المطلب الأول: التعريف بعلم الإجرام

علم الإجرام هو علم نسبيا حديث العهد، وبالتالي فمحاولة التعريف به سوف تكون صعبة وما يقال فيه بهذا الصدد قد لا يرضي الجميع، ذلك أن فكرة علم الإجرام ما زالت غامضة في مضمونها ومجالها كل باحث يتصورها حسب أفكار مسبقة يمليها عليه اختصاصه وتكوينه، أو حسب الجانب الذي ينظر إليها منه، من ثم جاءت تعاريف العلماء لعلم الإجرام متنوعة وتارة متباينة بصفة غير معهودة في العلوم الأخرى.

فهذا ليوتي LEAUTE يعرف علم الإجرام في كتابه – علم الإجرام وعلم العقاب – بقوله: " هو البحث العلمي في ظاهرة الإجرام.

وبيناتيل PINATEL يعرفه في مؤلفه – القانون الجنائي وعلم الإجرام – بقوله " نسمي جريمة كل عمل معاقب عليه ونتخذ من هذه الجريمة موضوعا لعلم خاص نسميه علم "الإجرام."

وهذا سيليق SEELIG يعرفه في مؤلفه – علم الإجرام – بقوله: " علم الإجرام هو بكل بساطة علم الجريمة[1] .

التعريف المقترح: بناء على هذه التعاريف نقترح التعريف التالي: " علم الإجرام هو علم يبحث بطريقة علمية عن العوامل الداخلية والخارجية الدافعة بالمجرم إلى ارتكاب جريمته بغية التأثير عليها أو معالجتها في الوقت المناسب ، و العوامل الداخلية فقد تتمثل في الجانب النفسي و

[1] مكي دردوس - الوجيز في علم الإجرام – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – ط 2 -2009 – ص17 - 18

العقلي والبيولوجي و الأنثروبولوجي للجاني ، أما العوامل الخارجية فقد تتمثل في الظروف الطبيعية و الاجتماعية المحيطة به "، إن هذا التعريف كما يلاحظ ، تعريف واسع و يشمل جميع الجناة الأسوياء منهم أي القادرين على الفهم والإدراك و غير الأسوياء كمرضى العقل و النفس، و بالتالي قد لا يرضي طائفة من العلماء الذين يريدون لعلم الإجرام أن يقتصر على دراسة الجناة الأسوياء فقط لأن غيرهم ، كما يقولون ، غير مسؤولين جنائيا و لا يمكن إخضاعهم للعقاب ، و هذه حجة لا تثنينا عما ذهبنا إليه و يمكن دحضها على النحو التالي: إن الجريمة واقعة اجتماعية و قد تصدر من الجاني السوي و غير السوي، ولا بد إذن من الاعتناء بها في كلتا الحالتين، هذا من جهة ، و من جهة أخرى إنه من الصعوبة التمييز بين الشخص السوي و غير السوي بصفة دقيقة . فإذا أتيح لعلم أن يقوم بتلك المهمة، أي التمييز بين الصنفين فلن يكون ذلك العلم إلا علم الإجرام نظرا لموقعه في ملتقى الطرق لعدة علوم تستهدف دراسة الإنسان، كما سنراه فيما بعد، فلا عجب أن يستنير بها ويستفيد منها بالقدر الذي يمكنه من إيجاد ووضع معايير يستدل بها عن الجاني السوي وتمييزه عن الجاني الغير سوي، إن في التعريف المقترح أيضا إشارة للموضوع الذي لابد أن يشمل في آن واحد شخص المجرم ومحيطه الطبيعي والبشري، وبالتالي إشارة إلى أسلوب البحث الذي لا محالة سيختلف باختلاف تكوين وتخصص الباحث[1] .

المطلب الثاني: موضوع علم الإجرام[2]

لكل علم موضوع يعالجه وبه تتحدد ذاتيته وتتعين حدوده إزاء العلوم الأخرى التي قد تختلط به أو تتداخل معه وتتوقف على طبيعته تحديد مناهجه.

[1] مكي دردوس – المرجع السابق – ص 19

[2] خالد موسى توني وحسام محمد السيد - دروس لطلاب الفرقة الاولى - علم الاجرام والعقاب - كلية الحقوق - جامعة أسيوط - مصر - 2020 – ص 8

ويختص علم الإجرام بتفسير الظاهرة الإجرامية، فموضوع البحث في علم الإجرام هو «الجريمة». غير أن الجريمة ليست حركة مجهولة المصدر، ولكنها فعل يأتيه الإنسان، فلا يمكن تفسير الجريمة والبحث عن أسبابها بمعزل عن مرتكبها، لذا فإن «الجريمة والمجرم» هما القطبان اللذان يتشكل منهما ويتحدد بهما موضوع علم الإجرام.

الفرع الأول: الجريمة في علم الإجرام

اختلف علماء الإجرام في معالجتهم للجريمة بين من يعتبرها واقعة قانونية وبين من يعتبرها واقعة اجتماعية، وبين من يأخذ بكلا البعدين أي القانوني والاجتماعي، وإن تحديد معنى الجريمة كموضوع علم الإجرام يقتضي تحديد تعريفها القانوني (أولا) وتعريفها الاجتماعي (ثانيا) والنقد الموجه للتعريفين والذي من خلاله يتحدد مفهوم الجريمة في علم الإجرام.

أولا: التعريف القانوني للجريمة:

تعرف الجريمة قانونيا (شكليا) على أنها " كل فعل أو امتناع عن فعل يجرمه المشرع بمادة قانونية، ويرتب له القانون عقوبة أو تدبير أمن (تدبير احترازي)، وترتيبا على ذلك وطبقا لمبدأ الشرعية ينبغي أن يكون الفعل (السلوك) غير مشروع، وهذا المفهوم القانوني كانت قد أخذت به المدرسة التقليدية في نهاية القرن التاسع عشر، فهل تصلح الجريمة بمفهومها القانوني السابق أن تكون موضوعا لعلم الإجرام؟ من هذه النقطة تباينت الآراء فقانون العقوبات ذو طبيعة قاعدية Normative يحدد الجريمة وما يقابلها من عقوبة بينما علم الإجرام ذا طبيعة تفسيرية يبحث في العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي وبمعنى آخر أكثر وضوحا فإن قانون العقوبات قد يجرم أفعالا ليس بالضرورة أن يكون لفاعلها ميلا إجراميا كجرائم الرأي والجرائم غير العمدية[1] .

[1] عمران محمد - محاضرات في علم الاجرام - تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية - جامعة زيان عاشور - الجلفة - 2020 - ص 4

ثانيا: التعريف الاجتماعي للجريمة:

يأخذ بعض علماء الإجرام بالمفهوم الاجتماعي للجريمة معتبرين أن الطابع الاجتماعي هو الضابط المحدد في تعريف الجريمة في دراسات وأبحاث علم الإجرام، فالجريمة عند هذا التيار تكمن في كونها سلوك شاذ مخالف للتصور العام للجماعة يعبر عن نقص في شعور التضامن الاجتماعي لدى المجرم الذي لم يكتسب المناعة الكافية التي تغذيها منظومة القيم وقواعد الضبط الاجتماعي اللازمة لحفظ كيان الجماعة، وتناسبت مجموعة من التعاريف ذهبت إلى هذا الاتجاه من قبيل أن الجريمة تمثل خروج الفرد على منطق الجماعة وما تقتضيه قواعد العيش المشترك من التعايش في كنف مجتمع يراعي مصلحة الفرد والجماعة على حد سواء. وذهب البعض الآخر إلى أن الجريمة تجسد الأفعال أو السلوكيات المخالفة للقيم واتجاهات المجتمع، عموما تلتقي هذه التعاريف مجتمعة في أن الجريمة هي مجموعة أفعال مخالفة لواجب الضبط الاجتماعي والخروج عن قواعد السلوك والاتجاهات السائدة في المجتمع[1] .

ثالثا: تحديد تعريف الجريمة في علم الإجرام:

بعد استعراض التعريفين القانوني والاجتماعي والنقد الذي تعرضا له ولإعطاء صورة أكثر وضوحا تسمح لنا بتحديد الجريمة في علم الإجرام ينبغي الإشارة إلى تعريف العلماء والفقهاء للجريمة من ثلاث زوايا:

الأولى: يرى أصحابه أن الجريمة إذا كانت في جوهرها واقعة اجتماعية إلا أنها مع ذلك واقعة قانونية، تخضع لتنظيم غير ذلك الذي تخضع له سائر الأفعال غير المشروعة اجتماعيا وهذا التنظيم الذي يحدد طبيعتها ويرسم حدودها هو القانون الجنائي.

الثانية: هناك من أعطى للجريمة تفسيرا واسعا باعتبارها ذلك السلوك غير المشروع اجتماعيا وبالتالي فهم لا يتقيدون بالمفهوم القانوني.

[1] أحمد قيلش ومحمد زنون - نظرية علم الاجرام على ضوء التفسيرات الحديثة -المغرب – 2021 – ص 46

الثالثة: الاتجاه الثالث هو الغالب في علم الإجرام اتجه منحى وسط بالدعوة إلى استعباد بعض الجرائم من نطاق موضوع علم الإجرام، فإذا كانت الجريمة بمفهومها القانوني هي الأساس في أبحاث ودراسات علم الإجرام، فإن ذلك لا يتعارض مع الاستعانة بمفهومها الاجتماعي ونكون بصدد مفهوم مزدوج للجريمة في مجال هذا العلم فتصبح الجريمة كموضوع لعلم الإجرام هي كل سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الأساسية متى كان هذا السلوك كاشفا عن نفسية منحرفة وعن تكوين إجرامي.

وإذا كان هذا الاتجاه لم يهمل المفهوم القانوني للجريمة بالرغم من النقد الموجه له فإنه يجعل دراسات علم الإجرام تقتصر على الجرائم التي تكشف عنا شخصية إجرامية وبالتالي استبعاد الاهتمام بتلك الجرائم التي لا ينطوي لدى فاعلها أي ميل إجرامي كالمخالفات الجمركية وبعض التنظيمات المتعلقة بالمرور أو بيع السلع بدون فاتورة... لسبب بسيط هو أنها لا تفيد في الدراسة على أساس أن الفاعل هنا ليس مجرما بمفهوم علم الإجرام، فعلم الإجرام لا يهمه أن تكون بعض الجرائم منصوص أو غير منصوص عليها في القانون فبعض التشريعات قد لا تعاقب على الخيانة الزوجية وعلى السكر ما دام ليس علنيا ومن ثم فان علم الإجرام ينظر للفعل في حد ذاته من زاوية أنه متعارضا مع قيم المجتمع أو أنه يؤدي للسلوك الإجرامي أي انه ينبأ عن خطورة، فعلم الإجرام لا يرضى بهذا التحليل ويرى أن السكر مثلا هو في حد ذاته خطرا، وتجريم القانون له في العلانية وإباحته في السر عدم الاهتمام به لا يزيده ولا ينقصه تدخل المشرع في شيء فالباحث في علم الإجرام ينظر للجريمة في حد ذاتها دون التقيد والرجوع إلى مبدأ الشرعية أي ينظر للسلوك في حد ذاته ما إذا كان إجراميا سواء نص عليه القانون الجنائي أو لم ينص عليه[1] .

[1] عمران محمد – المرجع السابق – ص 6

الفرع الثاني: المجرم في علم الإجرام

المجرم هو العماد الثاني الذي تقوم عليه الظاهرة الإجرامية ويتحدد بها موضوع علم الإجرام

ولقد اختلف علماء الإجرام في تحديدهم للمجرمين بسبب اختلافهم في تصنيفهم، فالمجرم في علم الإجرام هو كل شخص ارتكب فعلا مجرما سواء أدانه القضاء بحكم نهائي أم لم يدنه بعد، وسواء قبض عليه، أو عجزت السلطات عن الوصول إليه، وسواء عرفت حقيقة أمره أو ظل سره مجهولا فيما صنف بعض آخر المجرمين ضمن طائفتين، الأولى تضم المجرمين الأسوياء بينما تشمل الأخيرة المجرمين غير الأسوياء (عديمي الأهلية وناقصيها). ويذهب أنصار هذا التوجه إلى أن دراسات علم الإجرام وأبحاثه يجب أن تتناول أسباب الجريمة وآثارها التي تقع من الفئة الأولى (الأسوياء) دون غيرهم (غير الأسوياء)؛ إذ يجب أن تدخل الدراسات المتعلقة بهم مجال الطب العقلي لا في مجال علم الإجرام باعتبارهم يعانون من أمراض عقلية.

قد تعرض هذا الرأي للنقد، انطلاقا من ان التفرقة بين الأسوياء وغير الأسوياء أمر صعب ودقيق، كما أنه لم يثبت علميا انحراف غير الأسوياء جميعا، وإنما يقدم بعضهم فقط على الإجرام، ولذلك يتعين أن تشمل دراسات علم الإجرام كافة المجرمين، سواء كانوا أسوياء العقلية أو غير أسويا[1] .

المطلب الثاني: علاقة علم الإجرام بالعلوم الأخرى

علاقة علم الإجرام بغيره من العلوم علاقة وطيدة. فقد رأينا أنه تأثر بعلوم الطب والنفس والاجتماع، واستفاد في نشأته الأولى من أبحاث هذه العلوم، وإنما الذي يعنينا في هذا المقام هو علاقة علم الإجرام بغير من العلوم الجنائية التي يعد واحداً منها بوصفه يدرس الجريمة

[1] سميرة اقرورو - الوجيز في أسس علم الاجرام واهم مدارسه - الشركة المغربية لتوزيع الكتاب - المغرب - 2015 - ص 33

مثلها، وإن كان يتميز عنها بخصائصه وموضوعه ومنهجه في البحث من أجل ذلك ينبغي تحديد علاقة علم الإجرام بغيره من العلوم الجنائية لبيان الحدود التي تفصل بينه وبينها[1] .

الفرع الأول: علاقة علم الإجرام بعلم العقاب

قبل كل شيء لابد من تعريف علم العقاب، علم العقاب هو علم يبحث في تنظيم السجون بغية إعطائها الشكل الأفضل الذي يمكنها من استقبال المجرمين بشتى أنواعهم في إطار تنفيذ العقوبة المسلطة عليهم بأقل ما يمكن من الضرر للجاني وللمجتمع.

انطلاقا من هذا التعريف يتجلى للقارئ أولا أن دور علم العقاب يبدأ حيث ينتهي دور القانون الجنائي ، فعالم العقاب يستقبل الجاني والجانح وفي بعض الأحيان المخالف بالوصف المعطى له من طرف القانون الجنائي، بعد هذا يمكننا القول إن علاقة علم العقاب بعلم الإجرام موجودة بصفة واضحة، وهو أمر طبيعي، فإذا كان من ضمن الأهداف المنوطة بالعقوبة محاولة إصلاح المجرم قصد إعادة دمجه من جديد في المجتمع، عند خروجه من السجن بأكبر حظ ممكن من النجاح، فإن عالم العقاب يكون في حاجة أكيدة إلى المزيد من المعلومات حول الفرد المجرم وحول ظروف انحرافه حتى يتأتى له أداء مهمته الإصلاحية على الوجه الأحسن ، ومن هنا يقترب من عالم الإجرام الذي يمده بتلك المعلومات.

إن تطور علم العقاب واقترابه أكثر فأكثر من علم الإجرام قد أخذ في الاعتبار من طرف الكثير من العلماء، نكتفي هنا بإيراد ما قاله بهذا الصدد الباحث الفرنسي جرميان GERMAIN في مؤلفه – مبادئ علم العقاب" إن موضوع علم العقاب هو دراسة طرق علاج المنحرفين ، " ثم يقارن هذا العلم بعلم الإجرام فيضيف: " فإذا كان علم الإجرام بوسائله التنقيبية التي تعتمد على التجربة يهدف إلى الكشف عن قوانين و عوامل الإجرام، فإن علم العقاب يحاول التأكد من وجود علاقة سببية بين تطبيق نظام معين لتنفيذ العقوبة أو تقنية محددة في معاملة الجاني

[1] فتوح عبد الله الشاذلي - أساسيات علم الاجرام والعقاب - منشورات الحلبي الحقوقية -لبنان -2009 – ص 20

و بين السلوك اللاحق له . وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلوك اللاحق قد يفضي إلى الانحراف مما يدل دلالة قاطعة على وجود علاقة متينة بين العلمين وأن كل واحد منهما في حاجة ماسة للآخر بقدر ما تحتاج الفرضية إلى التجربة وما تحتاج النظرية إلى التطبيق.

رغم هذا الارتباط المؤكد بين العلمين هناك نقاط يختلفان فيها، وما يلاحظ في بادئ الامر أن مجال علم الإجرام هو أوسع من مجال علم العقاب، ومن هنا فإذا كان العلمان يلتقيان كما ذكرنا في بعض النقاط فلا غرابة أن يفترقا في نقاط أخرى بحكم عدم تطابق مجاليهما، من جهة أخرى، فلا ننسى أن ما يهدف إليه علم الإجرام بالدرجة الأولى هو الكشف عن أسباب الجريمة، داخلها لا سيما بالنسبة للمعيدين. أما ما يهدف إليه علم العقاب فهو ملاحظة سلوك الأفراد داخل السجن ومقارنته بسلوكهم خارج السجن وذلك للتأكد من نجاعة أو عدم نجاعة النظام المطبق قضاء وتقديم الإقتراحات اللازمة بشأنه[1] .

الفرع الثاني: علاقة علم الإجرام بقانون العقوبات

قانون العقوبات هو مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة التي تحدد لنا الأفعال التي تعتبر جرائم والعقوبات والتدابير الإحترازية المقررة لها، و الظاهرة الإجرامية هي موضوع علم الإجرام وقانون العقوبات، فكلاهما يتناول بالدراسة الجريمة والمجرم، ويعني ذلك ضرورة أن توجد صلة ما بين علمين يتحدان في الموضوع الذي يتناولانه بالدراسة والواقع أن هذه الصلة لأمراء فيها إذ يتأثر كل منهما بالآخر ويؤثر فيه، رغم اختلاف منهج كل منهما في تناول الظاهرة الإجرامية ونظرته إليها[2]، فموضوع قانون العقوبات هو دراسة الجريمة والمجرم دراسة قانونية تحدد شروط المسؤولية والعقاب، لإختيار الجزاء المناسب من قبل قاضي الموضوع وفق مبدأ الشرعية طبقاً لخطورة المجرم وجسامة الجريمة التي ارتكبها جناية أم جنحة أم مخالفة، اما علم الإجرام فموضوعه دراسة الجريمة وأسبابها وخطورة المجرم وأسباب إنحرافه دراسة واقعية بيئية بقصد

[1] مكي دردوس – المرجع السابق – ص 23-24-25
[2] فتوح عبدا لله الشاذلي – المرجع السابق – ص 20

معرفة طرق مكافحتها والعمل على الحد منها، فمنهج علم الإجرام منهج علمي، ميداني، تجريبي ووسائله هي الملاحظة والتجربة، والإحصاء والاستبيان، ولكن هناك ارتباط وثيق بين قانون العقوبات وعلم الإجرام فلولا قانون العقوبات لما عرف علم الإجرام قط، لأنه يحدد لعلم الإجرام ما هي الجرائم ومن هو المجرم والعقوبات والتدابير الإحترازية الواجبة التطبيق كما أن الاحصاءات الجنائية عن عدد الجرائم المرتكبة وأنواعها وعدد المجرمين وأنواعهم تجد مصدرها في التطبيق الميداني في قانون العقوبات بقسميه العام والخاص.

وتشكل هذه الإحصاءات المصدر الرئيس للباحثين في علم الإجرام والعقاب، ثم أن هناك صلة ما بين علم الإجرام وقانون العقوبات تتمثل فيما يتوصل إليه الباحثون وما يستخلصونه من نتائج في علم الإجرام وأثرها الفعال على المشرع الجزائي في تعديل نصوص التجريم بالحذف أو الإضافة أو التشديد أو التخفيف[1] .

الفرع الثالث: علاقة علم الإجرام بقانون الإجراءات الجزائية

لعلم الإجرام علاقة بقانون الإجراءات الجزائية، حيث أن موضوع هذا الأخير هو تنظيم الدعوى العمومية حيث يحدد الأجهزة القضائية وشبه القضائية، واختصاصاتها والإجراءات المتبعة في المراحل الإجرائية المختلفة، التي تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة المنشودة، المتمثلة في اكتشاف الجريمة من خلال البحث والتحري والتحقيق وصولا إلى مرتكبها وتطبيق القانون عليه. ويعتبر قانون الإجراءات الجزائية الشق الإجرائي للقانون الجنائي، وهو الشق الثاني بعد الشق الموضوعي المتمثل في قانون العقوبات، إذ توجد علاقة وطيدة بين هذين الشقين، فلا وجود لقانون الإجراءات الجزائية إلا بوجود قانون العقوبات، كما يعتمد هذا الأخير في تطبيقه على القانون الأول، فقانون الإجراءات الجزائية هو الوسيلة الوحيدة لتطبيق قانون العقوبات.، ولذلك فإن هذا القانون يؤثر على علم الإجرام من خلال دراسة مدى تأثير أجهزة العدالة الجنائية من ضبطية قضائية إلى نيابة عامة إلى قضاة ومحاكم وسلطات تنفيذ على شخصية المجرم

[1] محمد صبحي نجم – أصول علم الإجرام وعلم العقاب – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – 2011 – ص 19

وخاصة المحترف أو العائد للجريمة كما يؤثر علم الإجرام على هذا الأخير في كون النتائج المتوصل إليها في علم الإجرام ، تساعد قاضي الموضوع على تكوين قناعته الوجدانية في دراسة ظروف و حالة المجرم لاختيار الجزاء المناسب وفق شخصيته[1] .

الفرع الرابع: علاقة علم الإجرام بالسياسة الجنائية

نقصد بالسياسة الجنائية كيفية تنظيم مكافحة الإجرام بوسائل متعددة بغية بلوغ اهداف تكون قد خططت لها تلك السياسة،[2] وقد ذهب فريق من الباحثين إلى القول بأن السياسة الجنائية جزء من علم الإجرام، وهو رأي يخلط بين علمين يتميز كل منهما بموضوعه الخاص. فعلم الإجرام يدرس عوامل الإجرام ليحدد إتجاهات تطور الظاهرة الإجرامية بينما السياسة الجنائية موضوعها مكافحة الإجرام بالوسائل الملائمة، ويعني ذلك أن علم الإجرام يحدد العوامل الفردية والاجتماعية للجريمة، بينما يتولى علم السياسة الجنائية تحديد وسائل الحد من الجرائم، وإذا كان لكل علم موضوعه الخاص استحال القول بأن أحد العلمين هو جزء من العلم الآخر، ولعل السبب الذي دعا بعض الباحثين إلى إدماج السياسة الجنائية في علم الإجرام هو عمق الصلة بين هذين الفرعين من فروع العلوم الجنائية. فمكافحة الإجرام تقتضي الالمام بالعوامل التي تدفع إليه، لأنه من غير المجدي مكافحة ظاهرة من دون تحديد أسبابها، وعلم الإجرام هو الذي يقدم المعلومات الضرورية عن عوامل الإجرام واتجاهات تطور الظاهرة الإجرامية. والواقع أن دراسة عوامل الإجرام هي مقدمة ضرورية لتحديد وسائل مكافحته. وتستهدي السياسة الجنائية في تحديد هذه الوسائل بالنتائج التي تسفر عنها دراسات علم الإجرام وأبحاثه وعلى سبيل المثال إذا ظهر من أبحاث علم الإجرام أن تناول المسكرات يعد عامل هام من عوامل الإجرام، فإن من واجب المشرع هو حظر تناول المسكرات بإعتبارها تسهم في زيادة حجم

[1] بولمكاحل احمد - محاضرات في علم الاجرام - جامعة الاخوة منتوري - قسم القانون الخاص - قسنطينة - 2018- ص 10

[2] مكي دردوس – المرجع السابق – ص 43

الظاهرة الإجرامية [1]، و أن السياسة الجنائية الرشيدة تعتمد في تقييمها للقواعد الجنائية المطبقة على النتائج التي وصلت إليها أبحاث علم الإجرام، لذا يمكن القول بأن السياسة الجنائية تبدأ من حيث انتهى علم الإجرام، فتعمد إلى نتائج هذا الأخير وتتولى صياغتها في صورة اقتراحات – ذات طبيعة قاعدية – تخاطب بها المشرع الجنائي، فعلم الإجرام إذن يمثل حلقة الوصل بين السياسة الجنائية وبين قانون العقوبات[2] .

المبحث الثاني: النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية

بعد أن حددنا موضوع علم، يكون علينا أن نتساءل عن أهم النتائج للبحوث والدراسات التي أجريت حتى الآن في موضوع علم الإجرام، أو بعبارة أخرى نتعرض للنظريات الهامة في علم الإجرام، وهي تلك النظريات التي حاولت تقديم تفسير للظاهرة الإجرامية، ولقد اختلفت الآراء وتعددت النظريات والتي يمكن ردها إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الفردي: يُرجع عوامل ارتكاب الجريمة ودوافعها إلى أسباب فردية عضوية ونفسية تتعلق بشخصية المجرم دون اهتمام بتأثير العوامل الاجتماعية.

المذهب الاجتماعي: وهو الذي يرجع أسباب الجريمة إلى المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المجرم.

المذهب التكاملي: ويتوسط المذهبين، ويأخذ بالعوامل الفردية والعوامل الاجتماعية

والبيئية، وحاول التوفيق بينها، وهذا المذهب يرى أن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب لا يمكن إخضاعه للتجزئة أي لعوامل معينه عضوية أو نفسية أو اجتماعية بل إن هذه العوامل مجتمعة هي التي تؤدى إلى ارتكاب السلوك الإجرامي[3] .

[1] فتوح عبد الله الشاذلي – المرجع السابق – ص 29
[2] خالد موسى توني وحسام محمد السيد - دروس لطلاب الفرقة الاولى - علم الاجرام والعقاب - كلية الحقوق - جامعة أسيوط - مصر - 2020 – ص 38
[3] فتوح عبد الله الشاذلي – المرجع السابق – ص 49

وسوف نتعرض لكل مذهب في مطلب مستقل.

المطلب الأول: المذهب الفردي

يستند أنصار الاتجاه الفردي في تفسير الظاهرة الإجرامية إلى أن الجريمة تقع استنادا إلى وجود خلل في تكوين الشخص الذي يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، هذا الخلل التكويني يميز المجرمين فقط، وهو لا يوجد لدي غير المجرمين، وهذا الخلل التكويني قد يكون خللا عضويا وقد يكون خللا نفسيا، ولذلك فقد ظهرت العديد من النظريات التي تفسر ارتكاب الجريمة سواء استنادا إلى الخلل العضوي أو استنادا إلى الخلل النفسي، ومع ذلك سوف نتعرض لأهم نظريتين قيل بهما في هذا الخصوص إحداهما عضوية والأخرى نفسية[1] .

الفرع الأول: نظرية الخلل العضوي " نظرية لومبروزو"

أولا: جوهر النظرية

الجريمة تنتقل بالوراثة، والمجرم مسير في ارتكاب الجريمة، إذ يولد ومعه بذور الإجرام فهو مجرم بالميلاد، ويتسم المجرم بوجود خلل في تكوينه العضوي يمنعه من التكيف مع المجتمع، ويوجد إلى جانب نموذج المجرم بالميلاد نماذج أخرى أقل منه إجراما.

ثانيا: مضمون نظرية الخلل العضوي

بدأ لومبروزو حياته طبيباً بالجيش الإيطالي، وقد أتاحت له هذه الصفة إمكانية فحص عدة آلاف من العسكريين وفي الوقت نفسه كان لومبروزو اختصاصياً في الطب الشرعي، شغوفاً بدراسة أنماط المجرمين، وقد هيأت له صفته هذه القيام بأبحاث ودراسات في المؤسسات العقابية، وعلى جماجم المجرمين الذين نفذت فيهم عقوبة الإعدام، ويقال أنه تمكن في حياته من فحص 383 جمجمة للمجرمين، بالإضافة إلى 600 من المجرمين الأحياء وقد أكمل لومبروزو هذه الابحاث بإجراء مقارنات مع الجنود وتلاميذ المدارس للتحقق من صحة

[1] فيصل مخلوف - محاضرات في علم الاجرام والعقاب – جامعة أبوبكر بالقايد – تلمسان – ص 6

الملاحظات التي توصل إليها، وقد شغل لومبروزو وظيفة أستاذ الطب الشرعي بجامعة تورينو، وقد لاحظ لومبروزو من دراساته المتعددة وفحوصه التي أجراها على الجنود وجماجم من أعدموا ونزلاء المؤسسات العقابية أن المجرمين يختلفون عن غير المجرمين، وأن بالمجرمين خصائص جسدية وعيوبا في التكوين الجسماني الداخلي، لا توجد لدى غيرهم، فقد أتضح له أن المجرم إنسان شاذ التكوين[1].

ولقد بنى لومبروزو دراساته على مبدأي الرجعة (الارتداد) ومقتضاها أن المجرم يحمل سمات وصفات يرتد ويرجع بها إلى أصله البدائي (المتوحش)، والحتمية، أي أن الشخص يرث الإجرام ويكون بذلك سلوكه الإجرامي حتميا في حياته وساعده على النتائج التي توصل إليها فحص بعض الحالات التي فتحت له الباب لصياغة نظريته.

-حالة المجرم فيليلا:Viellela

هو مجرم خطير قاطع طريق فحصه لومبروزو وهو على قيد الحياة فلاحظ أنه يتميز بخفة غير عادية في الحركة والميل للسخرية والتهكم والتفاخر وبعد وفاته قام بتشريح جثته مرة اخرى فوجد في مؤخرة جمجمته تجويفا واضحا وغير عادي يشبه التجويف الموجود عند القردة وهي صفة تتوافر لدى الحيوانات الدنيا مما جعل لومبروزو يقول بأن المجرم وحش بدائي.

-حالة المجرم فرسيني:Verssini

قام هذا المجرم بقتل عشرين امرأة اعترف بأنه شرب دمهن ودفنهن في أماكن خاصة، وبعد فحص هذا المجرم خلص لومبروزو إلا أنه يمتاز بخصائص الإنسان البدائي وتوجد لديه ظاهر وقسوة الحيوانات المفترسة.

[1] فتوح عبد الله الشاذلي – المرجع السابق – ص 51

-حالة الجندي ماسديا:messdia

كان (ماسديا) جنديا في الجيش الإيطالي تعرض في أحد الأيام إلى تهكم من أحد رؤسائه، فثار ثورة عنيفة وأشهر سلاحه مطاردا ثمانية من زملائه فقتلهم جميعا رغم أنه لم يكن معروفا بسوء الخلق وعقب قتلهم سقط أرضا وظل فاقدا لوعيه اثني عشر ساعة متواصلة وكانت المفاجئة أنه عندما استيقظ لم يتذكر شيئا مما حدث، حيث كان ماسديا مصابا بمرض الصرع مما جعل لومبروزو يربط الجريمة بمرض الصرع وهو المرض الذي جعل لومبروزو يعتبر المريض به مجرم بالميلاد.

المجرم عند لومبروزو هو ذلك الشخص الذي يتمتع بملامح وصفات عضوية ونفسية يرتد بها إلى الإنسان البدائي وأكثر من ذلك فهو شبيه بالقردة والحيوانات المتوحشة مما يجعل سلوكه متعارضا مع القيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه[1] .

ثالثا: تقييم نظرية الخلل العضوي[2]

لا يمكن إنكار الدور الرائد الذي قام به لومبروزو ومدرسته في لفت الأنظار إلى دراسة شخص المجرم والأسلوب التجريبي العلمي الذي قامت عليه فحوصه وأبحاثه التي امتازت بحسن الملاحظة والمشاهدة، فمدرسة لومبروزو هي أعظم مدرسة عرفها تاريخ علوم الجريمة لأنها قدمت مفهوماً حديثاً للجريمة والمجرم إستفاد منه علم القانون الجزائي وعلم السياسة الجنائية، وقد أثارت هذه المدرسة عاصفة من ردود الفعل حيث جمعت حولها مؤيدين لها وخصوم ضدها بذلوا جهوداً للكشف عن أخطائها وسنشير إلى أهم الانتقادات التي وجهت إليها وذلك كما يلي :

1-هذه المدرسة لم ترتكز على أسس علمية سليمة ، فلا يوجد نموذج معين من المجرمين له صفات انحطاطية متميزة أو صفات عضوية أو تشريحية تميزهم عن غيرهم من غير المجرمين،

[1] عمران محمد – المرجع السابق – ص 20
[2] محمد صبحي نجم – المرجع السابق – ص 43

علاوة على أن العينات التي أجرى عليها البحث كانت قليلة نسبياً ولم تكن تمثل الظاهرة الإجرامية تمثيلاً صادقاً، بل كانت عشوائية وأغلبهم كانوا من مرتكبي جرائم العنف وبصفة خاصة القتل علاوة على أن لومبروزو لجأ إلى التعميم الخاطئ في إستخلاص النتائج الفردية التي توصل إليها.

2 –أنه جعل من الملامح الخلقية التي يتميز بها المجرمون العامل الأساسي والجوهري في تكوين السلوك الإجرامي، وأغفل العوامل الأخرى وخاصة الاجتماعية، فالمجرم كائن إجتماعي بطبعه والإنسان يؤثر ويتأثر في البيئة التي يعيش فيها لذا كان يجب على لومبروزو أن يهتم بالبيئة الاجتماعية بشكل جدي وفعال.

3 –إن فكرة المجرم بالفطرة أو بالميلاد فكرة يأباها المنطق السليم لأن اعتبار سلوك ما جريمة أمر يتوقف على المجتمع الذي يجرمه وبصفة خاصة على قاعدة قانونية جنائية، ولما كانت المجتمعات تختلف فيما بينها بل تختلف نظرة المجتمع الواحد من زمن لآخر، فإنه لا يقبل عقلاً القول بأن الشخص الذي يولد بصفات معينة يكون مجرماً أياً كان المجتمع الذي وجد فيه وأياً كان الزمان الذي ولد فيه.

4–ثبت علمياً عدم صحة ما ذهب إليه لومبروزو من توافر صفات وملامح عضوية معينة يتميز بها المجرمون عن غير المجرمين، ففي دراسة قام بها العالم الإنجليزي جورج Goring على مجموعة من المجرمين، وقارنها بمجموعة مماثلة من غير المجرمين بل من صفوة المجتمع، فثبت له عكس ما انتهى إليه لومبروزو، حيث تبين له بعدم وجود أي اختلاف يذكر بين المجرمين وغير المجرمين للصفات الجسمانية والتكوينية التي قال بها لومبروزو [1].

[1] محمد صبحي نجم – المرجع السابق – ص 44

الفرع الثاني: نظرية التحليل النفسي" سيغموند فرويد"

أولا: جوهر النظرية

إذا كان لومبروزو قد اتجه إلى تفسير الإجرام بالنظر إلى الصفات العضوية أو العضوية والنفسية معاً للمجرم، فإن بعض العلماء قد اتجه إلى تفسير الإجرام تفسيراً نفسياً خالصاً، من خلال بحثهم في ثنايا النفس، دون الالتفات إلى الجانب العضوي من شخصية المجرم، ويعد سيغموند فرويد أبرز المحللين النفسيين في مجال تفسير أنماط السلوك الإنساني بشكل عام، والسلوك الإجرامي بشكل خاص، ويعتمد فرويد في ذلك على أسلوب التحليل النفسي والتغلغل في أعماق النفس من أجل الكشف عما يتخللها من بواعث ومشاعر وأحاسيس ، ويرى فرويد بأن الجريمة نتيجة صراع داخل نفس المجرم، ينتهى إلى تغلب الرغبات والشهوات على ما استقر فيها من مبادئ وقيم، وقد يعود إجرام الفرد إلى انعدام تلك المبادئ أو ضعفها داخله فلا تجد نفسه ما يكبح جماح شهواتها[1] .

ثانيا: مضمون نظرية التحليل النفسي

طبقا لهذه النظرية فإن السلوك الإنحرافي يكمن في ذات الشخص، وباستخدام المنظور الفرويدي، فإن الشخص المجرم هو ذلك الذي لم تكن لديه أنا قوية " ego" يمكنها التحكم في بواعث الانحراف–id–، أو يكون الانحراف وليد سيطرة الأفعال المنحرفة، أراد أن يظهر تأثير اضطرابات الجهاز النفسي للإنسان على السلوك البشري عاماً، ومنه السلوك الإجرامي، وهذا يعني طبقا لمداخل التحليل النفسي إن الشخص الذي يرتكب جريمة أو سلوكا انحرافي ما هو إلا شخص قلق نفسيا، ونقطة البدء لدى فرويد هي للنفس البشرية مظاهر ثلاثة، نوضحها في الأتي:

[1] خالد موسى توني وحسام محمد السيد - المرجع السابق – ص 58

1-الذات الدنيا أو النفس ذات الشهوة: ويرمز لها بكلمة ID ، ويحوى هذا القسم الميول الفطرية والنزاعات الغريزية لدى الفرد والتي تحاول أن تجد إشباعا لها بأي شكل ودون اعتبار لمنطق أو مثل أو قيم وتكمن هذه الغرائز والميول في اللاشعور[1] .

2- الذات الشعورية أو الحسية أو العقل أو "الأنـا " : ويرمز له بكلمة EGO وهي تمثل الشخصية الشعورية ، ولذلك فإنها تأخذ في اعتبارها الواقع الذي يعيشه الفرد ولذا فإنها تحاول إقامة نوع من التوازن والتكيف بين النزاعات الفطرية الغريزية المكونة للذات الدنيا من جهة وبين الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد وما تحويه من عادات وتقاليد وقيم اجتماعية من جهة أخرى، أي أن مهمة الأنا هي كبح جماح الذات الدنيا على إشباع رغباتها الغريزية وجعلها تعبر عن نزعاتها على نحو مقبول يتفق مع مقتضيات البيئة، ولا يتعارض مع ما تأمر به " ألانا العليا. "

3-الذات المثالية أو الضمير أو الأنا العليا: ويرمز لها بكلمة Super Ego- ويضم هذا القسم من النفس مجموعة المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة، وأيضا المكتسبة من البيئة الإجتماعية المعاصرة، وهي تمثل القوى الرادعة المستقاة من تعاليم الدين والقواعد الأخلاقية والاجتماعية التي يحترمها الناس ويراعونها ، وتعد ألانا العليا مصدر الردع الحقيقي للذات الدنيا كما أن ألانا العليا تراقب ألانا وتحاسبها عن أي تقصير، في أداء مهمتها في توجيه النزاعات الغريزية، حيث أنها تنتقدها وتؤنبها إذا سمحت بتغليب الغرائز والشهوات على مقتضيات الحياة الاجتماعية والأنا العليا في نظر فرويد هي صوت الضمير.

ويقول فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة السابقة للنفس الإنسانية فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية " النفس ذات الشهوة " فإن السلوك يكون منحرفاً

[1] فيصل مخلوف - المرجع السابق – ص 11

وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة، أما إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة وتحكم الضمير والعقل " الأنا العليا " كان السلوك قويماً وكانت شخصية صاحبه ناضجة.

وقد قسم فرويد الذات الشعورية أو العقل " الأنا " إلى مراتب ثلاثة هي:

1 –الشعور " العقل الظاهر."

2–ما قبل الشعور " العقل الكامن."

3 –اللاشعور " العقل الباطن."

ويعتبر الشعور أو العقل الظاهر وسيلة الوعي والإحساس والإدراك المباشر، أما ما قبل الشعور أو العقل الكامن فيقصد به مجموعة الأفكار والخواطر والنزعات والذكريات القابلة للاستظهار، بحيث يمكن للفرد أن يسترجعها ويتذكرها كلما أراد، أما اللاشعور أو العقل الباطن فيضمن مجموعة الأفكار والخواطر التي ليس في وسع الفرد أن يسترجعها أو يوقظها إلا في حالات شاذة كحلم أو نوبة حمى أو عن طريق التحليل النفسي،[1] ولقد مزج فرويد ما بين الشعور وما قبل الشعور لوجود قوة خفية من شأنها رصد بعض الذكريات والخواطر والنزعات عن الظهور في منطقة الشعور لكونها ضد التقاليد والعادات لكونها من الأفكار والذكريات التي لا يقوى الشعور على تحمل ما يصحبها من آلام شديدة وسيم الكبت، ويقول فرويد أن ملكات اللاشعور أو العقل الباطن تبلغ درجة من القوة وشدة التأثير في النفس الإنسانية تفوق الملكات الشعورية، فالعقل الباطن بطبيعته يشتمل على أقوى مظاهر الحركة الفكرية والنشاط النفساني، وله تأثير على الأفكار والمشاعر والوجدان والسلوك الشعوري. فاللاشعور يحتوي ذكريات الطفولة، وذكريات الحوادث النفسية فضلاً، عن الاستعدادات والميول الفطرية الموروثة، ومن شأن هذا كله أن يؤثر على الشخصية وأن يتكيف وفقاً لهذا السلوك الصادر عن تلك الشخصية [2].

[1] محمد صبحي نجم – المرجع السابق – ص 49
[2] محمد صبحي نجم – نفس المرجع – ص 50

ثالثا: تقييم نظرية التحليل النفسي

إذا كان لهذه النظرية فضلها من حيث أنها سلطت الأضواء على جانب مهم من الشخصية الإنسانية، وهو الجانب النفسي وحاولت تفسير الصلة بينه وبين السلوك الإجرامي، هذا الجانب الذي لم يكن يوليه الباحثين الأهمية اللازمة، كما انه يمكن عن طريق تحليل نفسية الإنسان في بعض الأحيان تفسير اتجاهه إلى إرتكاب بعض الجرائم.

غير أن هذه النظرية لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير السلوك الإجرامي على نحو مطلق وذلك لعدة أسباب لعل أهمها ، أنها حصرت أسباب الجريمة في المرض النفسي في حين أن الدراسات لم تثبت أن كل المجرمين من المرضى النفسيين، بل أظهرت إن كثيرا من المجرمين لا يعاني من أي ظاهرة مرضية، وهو ما يؤكد أن الجريمة ليست دائما تعبير عن ظاهرة مرضية، بل انه حتى بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية ، فانهم لا يلجئون بالضرورة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، ولذا فانه لم يثبت قيام صلة حتمية بين المرض النفسي أو الخلل النفسي والجريمة كما انه حتى إذا سلمنا بدور المرض النفسي في ارتكاب السلوك الإجرامي فانه لا يمكن أن يكون هو العامل الوحيد الذي يدفع إلى ارتكابها ولكنه يمكن أن يكون عامل من عوامل ارتكابها [1].

المطلب الثاني: المذهب الإجتماعي

لم تفلح النظريات البيولوجية والنفسية في تفسير السلوك الإجرامي على نحو مقبول، فقد ركزت هذه النظريات على التكوين الجسماني والنفسي للمجرم، في حين أغفلت دور الوسط الاجتماعي أو البيئة المحيطة بالفرد في الدفع به نحو سبيل الإجرام، ولذلك نجد أن لومبروزو وهو رائد المذهب الفردي في تفسير الإجرام، والذي عول في بادئ الأمر تعويلاً كلياً على السمات

[1] محمد رمضان بارة - المرجع السابق – ص 80

العضوية لشخص المجرم، وقد اضطر في آخر مؤلفاته إلى الاعتراف بقصور نظريته في طورها الأول، وأشار إلى أهمية العوامل الاجتماعية وأثرها في الإجرام[1] .

الفرع الأول: نظرية التفكك الاجتماعي " تورستين سيلين"

أولا: جوهر النظرية

يقصد بها انعدام الروابط الموحدة داخل المجتمع، وأيضا تعدد الثقافات داخل المجتمع، وكذلك اختلاف وتعدد الشرائح المجتمعية، وهذه النظرية نظر فيها العالم الأمريكي تورستين سيلين، أسسها على ما لحظ وما عاش داخل المجتمع الأمريكي، من تعدد القيم والمبادئ والعقائد وعلى ما يتم تصوره وما يتضمنه المجتمع الأمريكي.

ثانيا: مضمون نظرية التفكك الاجتماعي

تربط هذه النظرية سبب وجود الظاهرة الإجرامية بالتفكك الاجتماعي، أو انعدام التنظيم الاجتماعي، أو عدم التكيف والتوافق بوجه عام، وعدم التناسق والتوازن بين أجزاء الثقافة السائدة في المجتمع، ويقيم تورستين سيلين هذه النظرية على أساس المقارنة بين انواع المجتمعات المختلفة من ناحية، وبين حياة الفرد داخل المجتمع من ناحية أخرى، فأوضح بأن المجتمعات الريفية أو التقليدية تتسم بالانسجام والتضامن في ظروفها واحتياجات الأفراد فيها، فلا يشعر الفرد فيها بالعزلة وعدم الانسجام، ولا يجد في نفسه حاجة إلى اتخاذ سلوك معارض لسلوك فرد آخر، أو لهدف من أهداف الجماعة، بفضل ما يسود داخلها من تضامن وتآزر ومشاعر إنسانية نبيلة.

وهذا لا يعني أن هذه المجتمعات مجتمعات مثالية، ولا تعرف الجريمة سبيلا إليها فلا شك في وقوع بعض الجرائم فيها، ولكنها جرائم قليلة تقع في الغالب بين أفراد هذه المجتمعات وآخرين ينتمون إلى مجتمعات أخرى.

[1] خالد موسى توني وحسام محمد السيد - المرجع السابق – ص 69

وفي المقابل، يفتقر المجتمع المتحضر إلى التكامل والاستقرار، بسبب اتساع نطاقه وتعدد الجماعات المتباينة فيه، مما يؤدي إلى تعارض المصالح وتضاربها داخله، وأبرز مظاهر هذه الصراعات، صراع فئة الفقراء وفئة الأغنياء والمتعلمين، وفئة المتحررين وفئة المحافظين، إلى غير ذلك من تجليات الصراع المجتمعي، ولعله ما شد انتباه علماء الاجتماع الذين خلصوا في دراساتهم وأبحاثهم إلى القول إن السلوك الإجرامي ما هو إلا ظاهرة اجتماعية، تعبر عن اللاتوافق والانتماء الاجتماعيين، اللذين يزدادان في المجتمعات المعقدة أو المركبة، حيث يبقى الضبط الاجتماعي من اختصاص السلطات الرسمية، التي تفرض قيما رسمية ملزمة، يشكل الخروج عنها جريمة يعاقب عليها القانون.

وعلى مستوى حياة الفرد وتنشئته، وجد سيلين وغيره من الباحثين أن الطفل يولد في وسط اجتماعي مفروض عليه منذ البدء، أي من الأسرة إلى غاية مجموعة العمل مرورًا طبعًا بالمدرسة والأصدقاء، فالنادي إلى غير ذلك، وهو في هذا الوسط، يواجه أنواعا من السلوكيات داخل مختلف هذه المجموعات ، وقد سلك الفرد السلوك السائد فيها حتى يستطيع التجاوب مع أفرادها، وبذلك، يستجيب لتأثير إحدى الجماعات دون غيرها إذا كانت هذه الجماعة تستبيح السلوك الإجرامي فالمجرم، وفق هذا الطرح، يأتي سلوكه الإجرامي نتيجة لعدم انسجامه مع مجتمعه أو نتيجة فقدانه الشعور الجماعي[1] .

ثالثا: تقييم نظرية التفكك الاجتماعي

لا شك أن هذه النظرية قد أصابت الحقيقة في قدر منها وذلك عندما فسرت الجريمة استنادا إلى ما أصاب المجتمع الحديث من تفكك وتناقض أصاب هذا المجتمع في ثقافاته وقيمه ومبادئه، الأمر الذي يشكل عاملا دافعا إلى ارتكاب الجريمة[2] .

[1] سميرة اقرورو – المرجع السابق – ص 59
[2] فيصل مخلوف - المرجع السابق – ص 16

ومع ذلك، فإن هذه النظرية لا تصلح لتفسير الجريمة كظاهرة عامة في حياة المجتمع، لأن فكرة التفكك الاجتماعي لا يمكن الاستناد إليها وحدها وإهمال غيرها من العوامل الخارجية والفردية التي تحكم السلوك الإنساني وتؤثر بشكل ملحوظ في السلوك الإجرامي. وفي النهاية لا يمكن لهذه النظرية أن تقدم تفسيرا مقبولا، لعدم إرتكاب بعض أفراد المجتمع للجريمة رغم أنهم يعيشون في نفس المجتمع وفي نفس ظروف التفكك الاجتماعي التي تسوده .

الفرع الثاني: نظرية تصارع الثقافات

أولا: جوهر النظرية

نظر فيها أيضا تورسين سلين، وهي امتداد لنظرية التفكك الإجتماعي، ومعنى ذلك عدم انسجام الثقافة التي تسود في مجتمع معين مع الثقافة التي تسود في مجتمع آخر، أي تعارض المبادئ والقيم في المجتمع، إما أن ينسجم الفرد مع مبادئها أو رفضها، وهذا ما يؤدي إلى السلوك الإجرامي.

إن الصراع الثقافي هو صراع داخلي وصراع خارجي، فالصراع الثقافي الداخلي الذي يكون داخل مجتمع واحد ويعرف الأقليات ونجد في هذا الصدد أن الأقليات تتعصب لقيامها ومبادئها، أما الصراع الثقافي الخارجي أي تصارع الثقافة واختلافها في مجتمع معين مع مجتمع آخر، وبين دولة ودولة أخرى[1].

ثانيا: مضمون نظرية تصارع الثقافات

مضمون هذا الطرح تعارض وتناقض ثقافات وقيم ومبادئ معينة تسود في إحدى الجماعات ثقافات وقيم ومبادئ تسود في جماعات أخرى، ويتخذ هذا مع التصارع أحد المظهرين:

[1] سميرة اقرورو – المرجع السابق – ص 60

1 تصارع خارجي: وهو تعارض بين ثقافات مجتمعين حضاريين مختلفين، ويرجع بعض العلماء أسباب هذا الصراع إلى ثلاثة عوامل[1]:

-الاستعمار: حيث يعمد المستعمرون إلى فرض مبادئهم وقواعدهم السلوكية المتمشية مع هذه المبادئ على أفراد الشعب المستعمر، وبذلك فالسلوك المتفق مع القانون، والذي كان سائدا قبل فرض مبادئ المستعمر، قد يصبح سلوكا مجرما.

-الهجرة: ويترتب عن الهجرة من مجتمع إلى آخر، تسرب ثقافة الجماعة المهاجرة إلى داخل مجتمع المهجر، مما يؤدي إلى حدوث نزاع بين ثقافتين متباينتين، بسبب تمسك الجماعة المهاجرة بثقافتها، وهذا ما لاحظه سيلين في المجتمع الأمريكي، الذي هو في الأصل يتكون من مجموعات وفدت إليه من كافة أنحاء العالم.

-الاتصال في مناطق الحدود: إذ يؤدي الاتصال بين أفراد الدولتين المتجاورتين

ومع اختلاف حضاراتهما إلى تعارض سلوك الأفراد المنتمين إليهما.

2 تصارع داخلي: ومضمونه تصارع الثقافات وتعارض الأفكار السائدة لدى مجموعات داخلة في مجتمع حضاري واحد (كجماعة الأسرة جماعة النادي، جماعة العمل...)، وقد تسود في كل واحدة من هذه الجماعات مبادئ تختلف عن تلك التي تسود في الأخرى وتتعارض معها في الاتجاه، فيميل الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداهما فحسب، وهو سلوك قد يكون غير مشروع، ومن مظاهر هذا الصراع الداخلي أيضا التصادم الذي ينشب بين الثقافة العامة السائدة في المجتمع وبين بعض الثقافات الفرعية التي تسود في جماعة صغيرة، وهو ما ينتج عنه سلوكيات منحرفة، وأبرز مثال على ذلك، جرائم الثأر التي ترتكب نتيجة ثقافات فرعية ترى في الثأر عملا مشروعًا، بل واجبًا على أبنائها.

[1] سميرة اقرورو – المرجع السابق – ص 61

ثالثا: تقييم نظرية تصارع الثقافات[1]

إذا كان مما لا شك فيه أن تصارع قيم وثقافة الجماعات المختلفة داخل كل مجتمع حضاري، معين يفسر إقدام بعض الأفراد على بعض الجرائم، إلا أن هذه النظرية تعجز عن تفسير لماذا لا يقدم جميع الأفراد الذين يعانون من أثار هذه الصراعات على ارتكاب السلوك الإجرامي، والذي لا شك فيه أنه توجد عوامل أخرى إضافة إلي تصارع الثقافات تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وهذه العوامل لم تأخذها هذه النظرية في الاعتبار وذلك انه لا يمكن إهمال العوامل الاجتماعية الأخرى وكذلك العوامل الفردية التي يمكن أن تسلهم في اتجاه الفرد لارتكاب السلوك الإجرامي، وهو ما يجعل هذه النظرية تتصف بالقصور مثلها مثل بقية النظريات التي اقتصرت في تفسيرها للسلوك الإجرامي على عامل واحد وإهمال بقية العوامل .

المطلب الثالث: المذهب التكاملي

يسلم علماء الإجرام المعاصرين بأن الإجرام لا يمكن نسبته إلى عامل واحد فقط، بل أن له عوامل متعددة ، لذلك أخفقت المدارس السابقة في تقديم تفسير متكامل للظاهرة الإجرامية، لأنها أغفلت جانباً من العوامل وركزت على عامل واحد أو جعلت له الغلبة على ما سِواه، فالاتجاه البيولوجي يتغافل عن العوامل الاجتماعية، أو ينقص من قيمتها والاتجاه الإجتماعي يغالي في إظهار قيمة العوامل الخارجية للإجرام، فلا يرى سواها يصلح لتفسير الظاهرة الإجرامية، وقد كان لكل اتجاه على الأقل فضل توجيه الأنظار إلى أهمية العوامل الأخرى التي لم يتناولها في تفسيره للظاهرة الإجرامية، وبين هؤلاء وأولئك، كانت هناك محاولات أدرك أصحابها منذ وقت بعيد أن الإجرام لا يمكن سببه الوحيد بيولوجي أو اجتماعي، بل لا يمكن تفسيره تفسيراً مقنعاً إلا بالعوامل البيولوجية والاجتماعية مجتمعة، ومن هنا جاءت النظريات التكاملية في تفسير الظاهرة الإجرامية لا تغلب عاملاً على آخر، وأهم هذه النظريات هي

[1] محمد رمضان بارة - المرجع السابق – ص 91

المحاولة التأصيلية التي قام بها العالم الإيطالي فري الذي كان أستاذا في القانون الجنائي في روما، عندما صاغ نظريته التكاملية في تفسير الظاهرة الإجرامية[1] .

الفرع الأول: نظرية العوامل المتعددة

أولا: جوهر النظرية

تعتبر نظرية أنريكو فيري في تحليل السلوك الإجرامي النموذج المثالي للاتجاه التكاملي المفسر للظاهرة الإجرامية، وبناء على هذه النظرية، الجريمة عبارة عن بناء على عوامل متنوعة فردية وطبيعية واجتماعية إذا توافرت يقدم الإنسان على السلوكيات المجرمة.

ثانيا: مضمون نظرية العوامل المتعددة

يرى فيري أن الجريمة ثمرة حتمية لعوامل معينة، وهو بذلك يؤكد على حتمية الجريمة، وينكر حرية الاختيار لدى الفرد، ويراه مسيراً لا مخيراً، بفضل ظروفه الداخلية (العضوية والنفسية) وكذلك بتأثير العوامل الاجتماعية المحيطة به، وبذلك تكون الجريمة لدى فيري، نتيجة لتفاعل ثلاثة أنواع من العوامل الإجرامية وهي:

العوامل الشخصية: وهي تلك العوامل المتصلة بشخص المجرم، ولم يقصرها فيري" على الأوصاف الأنثروبولوجي للمجرم، بل أدخل معها عناصر التكوين الفسيولوجي والنفسي للإنسان، فضلاً عن جنسه وعمره.

العوامل الطبيعية: وهي تلك العوامل المرتبطة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية، ومثالها الظروف الجوية وتأثير الفصول ودرجة الحرارة وطبيعة التربة والإنتاج الزراعي... الخ.

[1] فتوح عبد الله الشاذلي – المرجع السابق – ص 89

العوامل الاجتماعية: وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تنشأ من البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه المجرم، ويمثل لتلك العوامل بتركيز السكان، والتنظيم الاقتصادي والسياسي والإداري والتشريعي والقضائي... الخ[1] .

و قد كان لنظرية فيري في تفسير السلوك الإجرامي تأثير واضح على مفهوم الجزاء الجنائي إذ أنها وجهت الأنظار، إلى ضرورة إعتبار الجزاء وسيلة للدفاع عن المجتمع ضد الجريمة ،و ليس ثمنا يدفعه المجرم عن جريمة إقترفها ،وهي بداية الحديث عن ضرورات تفريد الجزاء الجنائي ، تبعا لحالة كل مجرم و ظروفه الخاصة، و كان تحليله بمثابة تنبيه إلى ضرورة العناية بالوقاية من الإجرام، عن طريق الحد من أثر هذه العوامل، و هو ما يعني ضرورة انتهاج سياسة إجتماعية وإقتصادية و صحية و تربوية و ثقافية، تشل من فاعلية العوامل المفضية إلى الإجرام[2] .

ثالثا: تقييم نظرية العوامل المتعددة

لا شك أن أهم ما يميز نظرية فيري، أنها اعتمدت على رؤية شمولية في تفسير الظاهرة الإجرامية، و ادراك فيري لأهمية الظروف الاجتماعية في مكافحة هذه الظاهرة، وتتجلى رؤية فيري الشمولية في تفسير الإجرام في أنه لم ينسب الجريمة إلى عامل بعينه، ولكنه يعتبرها ثمرة لسائر مظاهر الخلل العضوي والنفسي في التكوين الفردي للمجرم، واستجابة لضغوط العوامل الاجتماعية وأحوال البيئة التي يعيش فيها، كما أكد فيري على أهمية تغيير الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد وإصلاحها، لأنها من وجهة نظره السبب في الإجرام، ويكون ذلك من خلال انتهاج سياسة اجتماعية واقتصادية وثقافية، تهدف إلى تحديد العوامل الدافعة

[1] خالد موسى توني وحسام محمد السيد - المرجع السابق – ص 102
[2] بولمكاحل احمد - المرجع السابق – ص 50

للإجرام، وهنا تظهر قيمة قولته الشهيرة " أن مكافحة الجريمة في طريق مظلم لا تتأتى بزيادة أعداد رجال الشرطة في هذا الشارع وإنما بإنارته[1] ."

ولكن في الأخير يمكن القول أنه، لا يمكن إنكار دور هذه النظرية في الإشارة إلى أن العوامل متعددة ومتشعبة وفيري يعد صاحب أول نظرية تكاملية في تفسير الظاهرة الإجرامية، وقد تنبه من جاء بعده إلى هذه التعددية في العوامل مسببة للجريمة فكانت تفسيراتهم أكثر قربا من الواقع.[2]

[1] خالد موسى توني وحسام محمد السيد - المرجع السابق – ص 103
[2] بولمكاحل احمد - المرجع السابق – ص 50

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل الأول، يتبين أن علم الإجرام هو علم يبحث بطريقة علمية عن العوامل الداخلية والخارجية الدافعة بالمجرم إلى ارتكاب جريمته بغية التأثير عليها أو معالجتها في الوقت المناسب، وهذا من خلال العلماء والباحثين في هذا العلم، وفي هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة موضوع علم الإجرام أي «الجريمة والمجرم» لأنهما القطبان اللذان يتشكل منهما ويتحدد بهما موضوع علم الإجرام، وعلاقة علم الإجرام بالعلوم الأخرى.

وقمنا كذلك للتطرق لأهم النظريات التي قدمها العلماء حسب تخصص كل عالم، ولقد اختلفت الآراء وتعددت النظريات والتي يمكن ردها إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الفردي: يُرجع عوامل ارتكاب الجريمة ودوافعها إلى أسباب فردية عضوية ونفسية تتعلق بشخصية المجرم دون اهتمام بتأثير العوامل الاجتماعية.

المذهب الاجتماعي: وهو الذي يرجع أسباب الجريمة إلى المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المجرم.

المذهب التكاملي: ويتوسط المذهبين، ويأخذ بالعوامل الفردية والعوامل الاجتماعية

والبيئية، وحاول التوفيق بينها.

الفصل الثاني:

العوامل المؤثرة في تكوين السلوك الإجرامي

تمهيد:

ان العوامل الاجرامية التي يمكن ان يكون لها دور في خلق الظاهرة الإجرامية كثيرة ومتعددة، والمقصـود بالعامل الاجرامي بأنه: حالة أو واقعة ذات صـلة سـببية بالظاهرة الاجرامية ومع كثرتها فان كل عامل منها سواء كان عنصرا في الشخصية الانسانية (عضويا ام نفسيا) أو كان ظرفا أو خاصـية خارجة عن الانسـان، قد حظي بعناية علماء الاجرام في البحث عن مدى أهميته وعن حدود الدور الذي يلعبه في تحديد السـلوك الاجرامي للأفراد، كما ان هذه العوامل على كثرتها يمكن ردها الى طائفتين رئيسيتين:

الأولى هي العوامل الداخلية (الفردية التي تقوم في شـخص المجرم). فالعوامل الداخلية تتمثل في مجموع الصـفات والخصـائص التي ترتبط بالتكوين الطبيعي للمجرم، ومنها (الوارثة، النوع، الجنس...)، ويطلق على مجموع هذه الصـفات العوامل الداخلية الاصـلية باعتبارها تتوافر في الشخص منذ ولادته، إلى جانبها توجد العوامل الداخلية المكتسبة أو العارضة التي يكتسـبها الإنسـان بعد ولادته؛ سـواء بإرادته أو رغما عنه، ومنها الأمراض العضـوية والعقلية التي تصيب الشخص أثناء حياته والإدمان على المخدرات وغيرها.

والثانية هي العوامل الخارجية التي ترجع الى البيئة المحيطة بالمجرم وتؤثر على سـلوكه الاجرامي[1] .

وسوف نلتزم هذا التقسيم في دراستنا للعوامل الاجرامية، فنوزع الدراسة على مبحثين:

المبحث الأول: تتناول فيه العوامل الاجرامية الداخلية

المبحث الثاني: نتناول فيه العوامل الاجرامية الخارجية

[1] أسحق ابراهيم منصور- المرجع سابق - ص 18

المبحث الأول: العوامل الاجرامية الداخلية "الفردية "

وهي مجموعة العوامل المتعلقة بالمجرم ذاته، ويعنى بها العوامل التي يقضـي تفاعلها كلا او جزءا مع الظروف الخارجة عن ذات المجرم الى تحقق السـلوك الاجرامي، وبما ان هذه العوامل متعددة إذا فائننا في دراستنا سنذكر اهم العوامل المؤثرة في السلوك الاجرامي[1] .

المطلب الأول: العوامل الداخلية الأصلية:

الفرع الأول: الوراثة كعامل مؤثر في الاجرام:

أولا: المقصود بالوراثة:

يقصـد بالوراثة انتقال خصـائص معينة من السـلف إلى الخلف عن طريق التناسـل، ويشـير علماء الوراثة إلى أن الكائنات الحية تخضـع إلى قوتين متعارضـتين هما قوة التغيير والتحور من جهة وقوة الوراثة من جهة أخرى وتسـعى الأولى باسـتمرار إلى تغيير شـكل الكائن الحي وتحرير وظائفه بحيث يصـير منقطع الصـلة عن أصـله، بينما تعمل الثانية للمحافظة على الأصل بحيث يصير الفرع امتدادا له عبر امتداد الحياة في الزمان[2] .

ثانيا: أنواع الوراثة

يقسم العلماء الوراثة إلى أقسام أو أصناف متعددة أهمها:

_ الوراثة المباشـرة وغير المباشـرة: والوراثة المباشـرة هي التي تنقل من الصـفة من الأصـل إلى فرعه المباشر صفة معينة، أما الوراثة غير المباشرة فهي التي لا تنقل الصفة من الأصل

[1] محمد شلال حبيب - أصول علم الاجرام – بغداد - 1985 ص 123
[2] حسنين ابراهيم صالح عبيد - الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب - دار النهضة العربية - ط1 - مصر - 1996 – ص97

الى فرعه المباشـــر وإنما إلى فرع أبعد منه عبر الفرع الأول أي أن الصـــفة الوراثية في هذا النوع لا تظهر لدى الفرع المباشر وإنما تظهر عند فرع أبعد منه .

_الوراثة المرضـــية: وهي التي فيها تظهر على الفرع بعض الأمراض التي عانى منها أحد والديه أو كليهما كأمراض السل والزهري والأمراض العقلية والنفسية .

_ وراثة التكوين التشـويهية: وفيها تنتقل تشـوهات شـاذة من الأصـل إلى فرعه وترجع غالبا إلى بعض الأمراض المعدية أو المزمنة التي كان الأصـــل مصـــابا بها كما قد تعود إلى ما تتعرض له ألام من إصـــابات أثناء فترة الحمل من إصـــابات ترتب عاهات أو أن ألام كانت من مدمنات المخدرات.

_الوراثة الخبيثة أو المتفاقمة: وفيها تظهر في الفرع أمراض لم تكن واضـحة عند أصـله أو أنها انتقلت إلى الفرع بصـــورة متفاقمة وخطيرة وان لم تكن قد ظهرت على الأصـــل بنفس الصورة أو الدرجة.

_الوراثة التطابقية والوراثة التشابهية : والوراثة التطابقية أو التماثلية تعنى انتقال نفس الصفة التي لدى الأصـــل إلى الفرع وبنفس الصـــورة كان يكون الأصـــل مجرما فيكون فرعه مجرما أيضـــا ، وقد يصـــل التطابق بينهما إلى حد التماثل في نوع الســـلوك الإجرامي كأن يكون الأصـل لصـا أو مزورا وينشـأ الفرع مثله أما الوراثة التشـابهية فتعنى أن الصـفة لا تنتقل من الأصـل إلى الفرع بنفس الصـورة وإنما بصـورة مشـابهة كأن يكون الأصـل مصـابا بالصـرع أو مدمن خمر ولا يكون فرعه كذلك ، ولكن يظهر لديه عيب أخر يشـــابه هذه الصـــفة حيث قد يكون قاتلا أو لصا ، بل وقد يحدث ألا ينتقل إجرام الأصل إلى فرعه وإنما تظهر لديه بعض الأمراض العقلية أو النفسية[1] .

[1] محمد رمضان بارة - المرجع سابق - ص 113-114

ثالثا: الصلة بين الوراثة والظاهرة الإجرامية[1]

اختلف العلماء حول ما إذا كانت هناك صلة بين الوراثة والجريمة وتبلور اختلافهم في ثلاث اتجاهات رئيسية هي :

_الاتجاه الأول: ويرى أن الإنسان يرث السلوك الإجرامي ويأتي على رأس هذا الاتجاه العالم الإيطالي لومبروزو الذي رأى أن المجرم إنسان ورث عن أجداده البدائيين صفاتهم الحيوانية المتوحشة فنشأ مثلهم غليظ القلب أنانيا كسولا أقرب إلى حياة الوحوش منها إلى حياة البشر، هذه الصفات تدفعه على سبيل الحتم إلى السلوك الإجرامي.

_الاتجاه الثاني: ويرى انقطاع الصلة بين الوراثة والجريمة وينفى أن يكون للوراثة أي دور في إنتاج السلوك الإجرامي ويذهب إلى أن الجريمة إنما ترجع إلى العوامل المحيطة بالمجرم وحدها، ويأتي على رأس هذا الاتجاه العالم الأمريكي سذرلاند الذي يهاجم أنصار الاتجاه السابق بقوله انهم عندما ارجعوا السلوك الإجرامي إلى عامل الوراثة فقد اشتبه عليهم الأمر والحقيقة أن ما تشاهده من تشابه الخصائص بين الأصول والفروع إنما يرجع إلى تأثر كل منهما بظروف بيئية واحدة هي التي دفعت بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي وستدفع بفروعهم أيضا إلى نفس المسلك إذا استمر تأثيرها عليهم وهذا الرأي أيضا يحمل مآخذ النظريات الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي ولعل أهمها انه لا يمكن إهمال اثر العوامل الفردية بصفة مطلقة في إحداث السلوك الإجرامي .

_الاتجاه الثالث: ويذهب إلى القول أن الوراثة ليست معدومة الأثر كما يرى الاتجاه الأول ، كما أنها ليست المؤثر الوحيد في إنتاج السلوك الإجرامي كما يرى الاتجاه الثاني، وإنما الحقيقة أن الوراثة لها أثر محدد يكمن في أنها تنقل الأصل إلى الفرع إمكانات أو قدرات

[1] محمد رمضان بارة - المرجع سابق - ص 115

معينة تهيئه إلى سلوك طريق الجريمة إذا صادف ظروف بيئية مناسبة لارتكابها، أي أن الإنسان يرث الاستعداد الإجرامي ولكنه لا يرث الجريمة أو السلوك الإجرامي ذاته.

ويبدو أن اغلب علماء الإجرام يميلون إلى الأخذ بهذا الرأي خصوصا أن القول بان الوراثة تنقل من الأصل إلى الفرع مجرد الاستعداد الإجرامي وليس السلوك الإجرامي يتفق مع ما هو مستقر في هذا العلم من أن الجريمة نسبية غير ثابتة وتختلف باختلاف الزمان والمكان فما هو مجرم بالأمس قد لا يكون مجرما اليوم وما هو مجرم اليوم قد لا يكون مجرما الغد.

الفرع الثاني: السلالة كعامل مؤثر في الاجرام :

تعرف السلالة بأنها انتقال بعض الصفات من الجماعة إلى أفرادها بحكم انتمائهم الجنسي لها، و رغم الاختلاف الذي يميزهم عن بعضهم البعض من حيث شكلهم عادة، إلا أنه هناك التقاء بينهم في الملامح العامة الوراثية و هي الملامح و السمات و الصفات التي تميز جماعتهم السلالية عن غيرها من الجماعات، إلى أننا نجد في الواقع أن بعض السلالات أو الأجناس تتفاوت في مظهره الخارجي في درجة ملامح الوجه ولون البشرة والشعر، بل ويرى البعض أن الاختلاف بين السلالات لا يقف عند هذا الحد ولكنه يمتد إلى طريقة التفكير ورد الفعل اتجاه المثيرات الخارجية وهو ما يجعل كل سلالة تتميز بنمط من الشخصية يختلف عن بقية السلالات[1] .

وسائل التحقق من أثر السلالة :

اتجه الباحثون في تحديد دور السلالة وأثرها على إجرام الجماعة إلى طريقين:

الأول: الدراسة الإحصائية المقارنة لإجرام سلالات مختلفة تقيم في دول متعددة.

الثاني: الدراسة الإحصائية المقارنة لإجرام سلالات مختلفة تقيم في دولة واحدة.

[1] ليطوش دليلة- - المرجع سابق – ص 63

أولا: المقارنة بين سلالات تقيم في دول مختلفة[1]:

تقوم هذه الوسيلة من الدراسة على تحديد كمية الإجرام في دول مختلفة عن طريق الإحصاءات الجنائية، تم استخلاص كل نوع من أنواع الجرائم إلى الكمية الكلية في كل دولة على حده وفى النهاية إجراء مقارنة بين مختلف الدول التي أجريت فيها الدراسة الإحصائية للجرائم من حيت الكمية والنوع ومن هذه الدراسات التي أجريت باستعمال هذه الطريقة الدراسة الإحصائية التي قام بها الباحث الفنلندي فيركو الذي قام بدراسة جرائم العنف في أوروبا دراسة مقارنة ، فتبين له أن جرائم القتل أشد كثافة في الجنوب والشرق حيث بلغ معدل القتل أربع حالات أو اكثر لكل مائة آلف من السكان ، بينما في شمال القارة لم يزد المعدل عن حالة واحدة لكل مائة آلف من السكان وهذا المعدل ضئيلا إذا ما قُرن بالمعدل الأول ، أما في بقية القارة فقد كان المعدل متوسطا وعلى أساس هذه الدراسة قيل بان شعوب جنوب وشرق القارة الأوروبية أكثر ميلاً لارتكاب جرائم القتل من شعوب شمال هذه القارة.

ومن هذا المآخذ اختلاف موقف التشريعات الجنائية في هذه الدول، كما تختلف أجهزة العدالة من شرطة وقضاء في هذه الدول في درجة الحرص على كشف هذه الجرائم وملاحقة المتهمين وجمع الأدلة ضدهم.

ثانيا: المقارنة بين إجرام السلالات في الدولة الواحدة :

لتفادي الانتقادات التي وجهت إلى الوسيلة البحثية السابقة لجأ الباحثون إلى إجراء مقارنة بين عدة سلالات تعيش في إقليم دولة واحدة وتخضع لقانون جنائي واحد، حتى يمكن الحصول على نتائج أكثر دقة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات حيت أنه وان كان اغلب سكانها ينتمون إلى الجنس الأبيض إلا انه توجد أقليات كثيرة تنتمي إلى أجناس أخرى كالجنس الأسود والجنس الأصفر الذي يضم الصينيين

[1] محمد رمضان بارة – المرجع سابق – ص 130

واليابانيين وغيرهم، وقد جرت في هذه الدولة (الولايات المتحدة الأمريكية) دراسات إحصائية أثبتت أن نسبة إجرام الزنوج تزيد على نسبة إجرام البيض غير أن بعض الباحثين الأمريكيين أمثال سيلين وسذرلاند قد درسوا هذه الإحصاءات الجنائية وخلصوا إلى أنها مضللة على ضوء ما هو واقع في حياة المجتمع الأمريكي من تحيز واضح ضد الزنوج حتى من قبل السلطات العامة، والعنصرية شيء معروف في أمريكا، بل وتكاد تكون واجبا أخلاقيا عند البيض ، يسأل عنه الرجل أمام بني عرقه، فلا يسمح للشرطي أو القاضي أن يعامل الأسود بنفس المعاملة التي يعامل بها البيض، فإن من حقه أن يتسامح مع البيض، فمن واجبه أن يتشدد مع السود.[1]

غير أن كثير من الباحثين يرون بأنه مهما كان حجم تحيز السلطات الرسمية ضد الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية إلا انه مع ذلك لا يفسر ضخامة إجرام الزنوج الذي هو حقيقة واضحة في هذه الدولة، ورغم اتفاق عدد كبير من الباحتين على تفوق الزنوج في نسبة الإجرام على البيض إلا أنهم مع ذلك لم يتفقوا على رأى واحد في تفسير هذه الظاهرة حيث منهم من ارجع كثرة إجرام الزنوج إلى كونهم أقلية والأقلية يسودها دائما شعور بالظلم والاضطهاد بسبب التفرقة العنصرية التي تمارسها الأكثرية في مواجهتهم ومنهم من علل هذه الظاهرة بسوء الأحوال الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي يعيشها الزنوج، ومنهم من علل بأن الزنوج بحكم تكوينهم البيولوجي يميلون إلى إرتكاب جرائم العنف وجرائم المال. ومنهم من رأى أن إجرام الزنوج إنما يرجع إلى انهم قد نقلوا من موطنهم الأصلي إلى أمريكا التي تختلف حضارتها ومناخها فلم يستطيعوا التكيف مع ظروف الحياة الاجتماعية فيها رغم مضى أكثر من قرن من الزمان على بقاءهم فيها غير أننا نميل إلى استبعاد أن يكون للتكوين البيولوجي للزنوج كسلالة متميزة دور في تفسير زيادة نسبة إجرامهم في الولايات المتحدة الأمريكية على إجرام البيض ، ولكن ربما يكون لمختلف الظروف والعوامل الأخرى

[1] مكي دردوس – المرجع سابق – ص 93

التي يواجهها الزنوج في هذه الدولة كالتمييز العنصـــري والظروف الاقتصـــادية الصـــعبة والمعطيات الســـياســـية وثقافة الرجل الأبيض ومختلف الظروف الاجتماعية التي أحاطت بوجود الزنوج في تلك الدولة صلة بذلك ، فالزنوج مثلا لا يحظون بفرص متساوية مع البيض في الدراسة والعمل والمعاملة ونظرة السلطات العامة.

الفرع الثالث: السن كعامل مؤثر في الاجرام :

تتأثر نسـبة الإجرام باختلاف المراحل العمرية التي يمر بها الإنسـان، والتي حاول العديد من العلماء المتخصصين تقسيمها مراحل متعددة، باعتبارها من العوامل الذاتية أو الفردية المؤثرة في الظاهرة الإجرامية[1].

هذا الأخير الذي يصـاحبه نوعا من التطور الأول داخلي يتعلق بالتكوين العضـوي والنفسـي والآخر خارجي أي التغير الذي يطرأ على البيئة التي يعيش فيها الإنســـان في فترات حياته المختلفة ومثال ذلك التغير في حياة الشخص من طالب إلى موظف ومن بنت إلى امرأة، وقد بينت الإحصـائيات الرسـمية أن نسـبة وقوع الجريمة يبلغ مداها في الفئة العمرية من 18 إلى 25 سـنة، أما عند النسـاء فيمتد الحد الأقصـى إلى 30 سـنة وقد قسـم علماء الإجرام سـن الإنسان إلى المراحل التالية :

_ مرحلة الطفولة: و هي تمتد من سـن 12 سـنة و هي مرحلة هامة في حياة الإنسـان و تكوين شخصيته، و إن كانت التغيرات التي تحدث أثناءها قليلة.

إلا أنه لوحظ أنه في النصـف الثاني من هذه المرحلة تبدأ الاهتمامات الخارجية للصـغير كما قد يتمكن من الإفلات من السـلطة الأبوية، وهو من ناحية علم الإجرام قد يرتكب بعض الجرائم البسيطة.

[1] ليطوش دليلة- المرجع سابق – ص 81

_مرحلة المراهقة: و تمتد من سن 12 غلى سن 18 سنة، وتتميز بنمو عضوي و نفسي و عقلي مرتبط بحدة العاطفة و إن عدم الاستقرار وضعف الإرادة في هذه المرحلة قد يؤدي إلى الجريمة ، وقد يعجز عن السيطرة عن غرائزه الداخلية خاصة إذا كانت البيئة مساعدة على الجريمة[1] .

_ مرحلة النضج: و هي تنقسم إلى طور الشباب من سن 18 إلى سن 25و إلى مرحلة الشباب الناضج أي ما زاد عن سن 25 إلى 35 و تمتد حتى سن الكهولة أي سن الخمسين.

مرحلة الكهولة: أي ما بعد الخمسين وتتسم بتغيرات بيولوجية فتقل الجريمة وتضل في هبوط مستمر مع تقدم العمر ويتوقف الإجرام عادة في سن الخمسين عند الذكور ويتأخر لسن الخامسة والخمسين عند الإناث، وهذا التناقض يتخذ شكلا ثابتا منتظما حتى نهاية العمر ويعلل هذا التناقض بما يصيب الإنسان من ضعف ووهن.

وفي المقابل فإن المرأة في هذه المرحلة تعاني من اضطرابات نفسية وعصبية تؤثر على سلوكها، بوجه عام فترتفع لدى المرأة في هذه المرحلة نسبة جرائم الأمانة والتهديد وانتهاك حرية الغيرة.

ومن حيث نوعية الجريمة أيضا فهي تبتعد عن جرائم العنف التي تتطلب القوة والنشاط وبالنسبة للسرقات فيتضاءل دورها كثيرا وبالنسبة لإشباع الرغبة في الثأر ترتكب جرائم القذف والسب والشتم وبالنسبة لإشباع الرغبة في الكسب تقع الجريمة بطريق التحريض لا بارتكابها مباشرة، ويعتبر الاحتيال سمة مميزة للجرائم في هذه الفترات فهو يتفق مع ضعف القوى الجسدية فلا يتصور فيمن قلة حيلته وقوته أن يلجأ إلى أعمال العنف العضلية التي يكون فيها بذل الجهد العضلي كبير .

[1] ليطوش دليلة –المرجع السابق - ص 83

الفرع الرابع: الجنس كعامل مؤثر في الاجرام [الذكورة والأنوثة] :

لاحظنا من خلال ما تقدم أن إجرام المرأة أقل بكثير من إجرام الرجل ليس في الجزائر فحسب بل في جميع الدول وفي جميع العصـــور، كما لاحظنا أن المرأة وهي تُقبل على الإجرام لا ترتكب كل الجرائم ولا تستعمل كل الوسائل، فهي عادة تختار ما يناسب طبيعتها من الجرائم والوســائل، وقد أرجعوه إلى الفروق الكبيرة والجوهرية بين تكوينهما العضــوي والنفســي، ولقد اكدت الإحصــاءات الجنائية على تزايد اجرام الذكور بالمقارنة بإجرام الاناث في مختلف دول العالم[1].

تفسير قلة إجرام النساء بالنسبة للرجال :

رغم اتفاق معظم الباحثين على أن إجرام النســـاء يقل كثيراً عن إجرام الرجال، غير أنهم قد اختلفوا في تفسير ذلك، ويمكن تلخيص أهم الأراء التي قيلت في هذا الصدد فيما يلي:

أ- الاختلاف في التكوين العضوي والنفسي:

يعتمد هذا الرأي في تفسـيره للاختلاف المذكور على طبيعة المرأة بوصـفها مخلوق ضـعيف من الناحيتين البدينة والنفسية، ومن ثم فهي تفتقد للقوة البدنية اللازمة لارتكاب معظم الجرائم، وهذا ما يفسر قلة ارتكابها لجرائم العنف. وكذلك فهي تفتقد للقدرات النفسية التي تمدها بالجرأة على تنفيذ خواطرها الإجرامية. ومن ناحية أخرى نجد أن التغيرات الفسـيولوجية التي تمر بها المرأة من حمل ووضع وفترات حيض، يمكن أن تفسر ارتكابها لنوعية معينة من الجرائم .

ففي أثناء الحيض تسـري في جسـم المرأة سـموم تثير فيها نزعات الأنانية وتصـيبها بتقلبات مزاجية مصحوبة بميل إلى التأويل الخاطئ للحقائق، فتبدو أكثر عدوانية .

[1] خالد موسى توني وحسام محمد السيد - المرجع سابق – ص 119

ومن الباحثين من يرفض التسليم بأن الرجل يتفوق على المرأة من الناحية الجسدية، وحجتهم أن المرأة تعمر أكثر مما يعمر الرجل، وهي أكثر جلدا واحتمالا للألم الجسدي والنفسي لا سيما بالنسبة للحمل والولادة. وحتى لو سلمنا بتفوق الرجل جسدياً على المرأة فإن ذلك لا يفسر الفارق الكبير بين نسبة إجرام كل منهما، إذ كان يتوجب أن ينسحب أثر هذا الضعف البدني للمرأة على جرائم العنف فقط دون بقية الجرائم، والواقع يشهد بغير ذلك.

ب – المرأة أكثر خلقاً وتديناً من الرجل:

يرى البعض أن المرأة بطبيعتها أسمى خلقاً وأكثر تديناً من الرجل لما تسبغه عليها وظيفتها الأساسية كأم من صفات البذل والتضحية والرحمة والرقة والعطف، مما ينأى بها عن سبيل الإجرام أكثر من الرجل.

ولا شك أن هذا الرأي محل شك كبير، إذ تؤكد الاحصاءات على كثرة ارتكاب المرأة لشهادة الزور وهي جريمة دينية قبل أن تنص عليها القوانين الوضعية. كذلك أغلب جرائم الإجهاض وقتل الأطفال وتعريضهم للخطر تقع على أيدي الأمهات، فضلاً عن حالات البغاء التي ترفضها القيم الأخلاقية والدينية.

ج – الاختلاف في المركز الاجتماعي:

رأى الفقيه الأمريكي سذرلاند أن الاختلاف بين معدلات إجرام الرجل والمرأة لا يعنى أن الرجولة في حد ذاتها تعد عاملاً إجرامياً، ولكن الأمر يتعلق بالوضع الاجتماعي والرقابة المفروضة على كل من البنات والأولاد. فالبنات تفرض عليهن رقابة أشد فيتخذن سلوكاً قوياً يتفق مع نماذج السلوك الحسن التي لقنت لهن بعناية كبرى وإصرار أكثر من الأولاد، إذ أنه من الصغر يتعلم البنات أن يكن رقيقات لطيفات في حين يتعلم الأولاد أن يكونوا أقوياء فيهم غلظة وخشونة[1].

[1] مكي دردوس – مرجع سابق - ص81

الفرع الخامس: التكوين الإنساني كعامل مؤثر في الاجرام :

يقصـــد بالتكوين مجموعة الصـــفات أو المميزات العضـــوية والنفســـية والعقلية التي يولد بها الشخص أو تظهر عليه أثناء حياته وتميزه عن غيره من الأشخاص.

أولاً: التكوين العضوي والنفسي:

يقصد بالتكوين العضوي هو مجموعة من الصفات والخصائص المتعلقة بشكل أعضاء جسم الإنسان الداخلية أو الخارجية، وما يعتريها من تشويه أو نقص من حيث الشكل أو من حيث أداء هذه الأعضـاء لوظائفها. اما التكوين النفسـي يقصـد مجموعة من الصـفات والخصـائص التي تساهم في تكوين الشخصية الإنسانية بما يمكنها من التكيف مع الوسط الاجتماعي.

وقد ربط الناس منذ أقدم العصور بين هيئة الأنسان الخارجية والجريمة واعتبروا ملامح الوجه وشكل الأعضـاء الخارجية بمثابة أمارات كاشفة عن مكنون النفس وحقيقة الذات، والواقع أنه من العسير القطع بوجود صلة بين التكوين العضوي وبين الأجرام.

وإذا كان سـلوك الفرد قد يتأثر بتكوينه البدني، فليس مفاد ذلك أن لهذا التكوين دوراً حاسـماً، بمعنى أن تكويناً جسـدياً معيناً يفضـي على سـبيل الحتم إلى سـلوك محدد، فحقيقة الأمر أن دور التكوين البدني في تحديد سلوك الفرد في الحياة تحكمه عوامل أخرى متعددة تلعب دورها وتتداخل مع التكوين في تحديد نوع وطبيعة السلوك الفردي[1].

وفيما يخص الخلل في التكوين الفسيولوجي, فيرى الباحثون أن مزاج الإنسان وحالته النفسية تتـأثر على نحو كبير بـالحـالـة التي تؤدى بهـا الغـدد الصـــــمـاء وظيفتهـا, وتعود كثيرا من الاضـــطرابات النفســـية إلى الخلل الذي يصـــيب هذه الغدد, و ذلك أن الزيادة في إفراز الغدة الدرقية يؤدى إلي القلق وشدة الانفعال بينما عجزها يؤدى إلى البلاهة الذهنية وفقدان الذاكرة,

[1] محمد شلال العاني وعلي حسين طوالبية - علم الاجرام وعلم العقاب - دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان - ط1 - 1988 - ص 51

وخمول الغدة النخامية في سن الحداثة يجعل الشخص خجولا وهيابا, والاضطراب في الغدد ما فوق الكليتين يؤدى إلى إصابة الشخص بخلل عاطفي أما مرحلة اليأس فتؤدي في الغالب إلى الكآبة والقلق العصبي ,أما بالنسبة لمرحلة النمو الفسيولوجي فقد رأى الباحثون انه توجد في عمر الإنسان فترات معينة تنشط فيها الغدد الصماء للإنسان أو تخمد على نحو غير عادي فتنعكس على حالة الإنسان العصبية والنفسية وتؤثر في سلوكه إلى حداً كبير ومن هذه الفترات فترة المراهقة والحيض واليأس والشيخوخة.

وإذا كان مما لا شك فيه أن استواء شخصية الإنسان يعتمد على توازن الغدد الصماء الكامنة في جسمه بحيث تؤدى جميع الغدد عملها في تناسق بينها، فإن ما يصيب بعضها من خلل في أداء وظائفها، سواء بالزيادة في الإفراز أو الإقلال منه يفضي إلى خلل في جوانب الشخصية يختلف نوعه وحجمه باختلاف الغدة ووجه الخلل فيها وهو ما يؤكد الصلة بين الغدد والسلوك الإجرامي[1].

ثانياً: التكوين العقلي كعامل مؤثر في الاجرام (مستوى الذكاء) :

يعرف الذكاء بانه مجموعة من العمليات التي يجريها العقل والتي من خلالها نستطيع أنْ نحدد قدرة الشخص على انتهاج سلوك معين يتوافق مع الظروف البيئية المتغيرة, هذا وقد اختلف العلماء حول تحديد مدى الصلة بين الذكاء والسلوك الإجرامي ففي بداية القرن التاسع عشر كان الاعتقاد السائد لدى الباحثين أنّ هنالك علاقة بين نقص الذكاء والسلوك الإجرامي حيث اعتبروه عاملاً دافع للنية نحو الجريمة لكن هذا الاعتقاد أثبت عدم صحته لان الدراسات العلمية أثبتت عدم وجود فوارق بين مستوى ذكاء المجرمين مقارنة بمستوى ذكاء الأفراد العاديين .

[1] عوض محمد - مبادئ علم الاجرام - المكتبة الوطنية بنغازي - ليبيا - 1973 – ص 219

وهذا يعني أن علاقة الذكاء بالسلوك الإجرامي تأخذ شكلين الأول علاقة مباشرة بين الذكاء والسلوك الإجرامي حيث تتطلب الجرائم المرتكبة هنا قدراً من الذكاء عند ارتكابها كما في جرائم التآمر ضد الدولة والجرائم الاقتصادية وجرائم التزييف والتزوير والنصب، أما الشكل الثاني فيمثل العلاقة غير المباشرة بين الضعف العقلي والسلوك الإجرامي حيث لا تتطلب الجرائم المرتكبة هنا قدرا أو مستوى معين من الذكاء كما في جرائم التسوّل والسب والفعل الفاضح العلني والسرقات البسيطة وغيرها .

نستنتج مما تقدم أن لمستوى التكوين العقلي أثر على نوع الجرائم المرتكبة هذا من جهة ومن جهة أخرى أنّ الضعف العقلي من الأسباب الدافعة للنية نحو الإجرام متى ما اقترنت معه عوامل أخرى سواء كانت داخلية أو خارجية[1].

المطلب الثاني: العوامل الفردية المكتسبة:

كما أشرنا سابقا العوامل الداخلية المكتسبة أو العارضة هي التي يكتسبها الإنسان بعد ولادته؛ سواء بإرادته أو رغما عنه، ومنها المرض التي تصيب الفرد أثناء حياته والادمان على المواد المخدرة والكحولية وغيرها .

الفرع الأول: الأمراض كعامل مؤثر في الاجرام[2] :

تأكد الأبحاث على وجود علاقة بين الأمراض التي تصيب الانسان وبين الاقدام على الجريمة، وبحيث قد ينتابه أحد هذه الأمراض في أي سن كان، على أثر ضربة قوية تصيبه في رأسه فاتحدث له ارتجاجات في المخ، أو كايحدث له انهيار عصبي او ما شبه ذلك كما انها قد تشمل الأمراض المستعصية كالسل ومرض الزهري وغيرها، ومما لا شك فيه أن هاته

[1] مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسي - العدد الثاني - السنة الثامنة –2016 – ص 389
[2] أسحق ابراهيم منصور – المرجع سابق ص 62

الأمراض تصيب الجهاز العصبي بخلل يجعل المريض سريع الانفعال حاد العواطف، مما يكون له أثر في بعض الأحيان في ارتكاب الجريمة.

أولاً: مرض السل

هو العدوى الأشد فتكاً في العالم، عن البكتيريا (بكتيريا المتفطرة السلية) التي غالباً ما تصيب الرئتين وهو مرض ملازم للفقر، وفي أغلبية البلدان التي يُعتبر فيها مشكلة تتعلق بالصحة العامة، يصعب مكافحته بفعالية، بسبب نقص الموارد وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية بصفة عامة، وتعاني السجون التي يرتفع فيها عدد المصابين بالسل بشكل خاص[1].

ويفسر العلماء الصلة بين مرض السل والإجرام بأن هذا المرض يؤثر على الحالة النفسية للمصاب به فيجعله شديد الحساسية سريع الانفعال سهل الاندفاع إلى أفعال العنف مثل القتل والجرح والضرب، كذلك يؤثر المرض اجتماعياً على المصاب به، إذ يجعل تكيفه مع المجتمع أمراً صعباً لأن الناس يتجنبونه حشية العدوى، ومن ثم يعجز عن كسب عيشه، فينحرف إلى السلوك الإجرامي كردة فعل على عِوزه ورفض المجتمع له، ويقرر الباحثون بالإضافة إلى ذلك أن مرض السل يثير الغريزة الجنسية اثارة غير طبيعية مما يجعل المصاب به يقدم على ارتكاب جرائم الاعتداء على العرض ويؤثر كذلك على الحالة البدنية والنفسية للمصاب به ويصيب بالاضطراب جهازه العصبي، وتبعاً لذلك تضعف لدى المريض قوة السيطرة على غرائزه وكبح جماح نفسه، مما يسهل إقدامه على السلوك الاجرامي.

ثانياً: إصابات الرأس والتهابات الأغشية المخية[2]

تُحدث هذه الالتهابات إضطرابات وأمراض نفسية خطيرة، قد لا تظهر أثناء المرض، وإنما يتأخر ظهور أثارها على الشخص لسنوات عدة بعد الشفاء منها وقد أرجع بعض الباحثين

[1] الموقع الالكتروني لمنظمة الصحة العالمية - https://www.who.int/ar/news/item/27-02-1442-who-global-tb-progress-at-risk

[2] فتوح عبد الله الشاذلي - المرجع سابق – ص 183

اختلاف سلوك التوائم المتماثلة إلى هذه الإصابات، إذ من المفترض أن السلوك الاجتماعي لهذه التوائم يتماثل، فاذا إنحرف أحدهم إلى طريق الجريمة بينما التزم الآخر السلوك القويم، فقد يكون مرد ذلك إلى أن الأول توجد في رأسه أصابات أو التهابات في أغشية مخه هي التي أدت إلى تغيير شخصيته وسلوكه ودفعته إلى الإجرام، وهذه الإصابات والالتهابات تحدث تغييراً في شخصية الفرد، ولو كانت إصابته غير خطيرة، وأهم ما يترتب على هذه الالتهابات من أثار نفسية يتمثل في ضعف السيطرة على الغرائز، والميل إلى العنف وعدم إحترام الآخرين وضعف المقدرة على العمل، وهذه الآثار تدفع إلى جرائم متنوعة مثل جرائم الإعتداء على الأموال والأشخاص وجرائم الاعتداء على العرض.

ثالثا: الجنون

يصيب هذا المرض جميع الملكات الذهنية بصفة مستمرة، كالذكاء، او الانتباه والحكم على الأشياء والوظائف العاطفية والغريزية ويطلق عليها الجنون المطبق الذي يعد مانعا من موانع المسؤولية الجنائية، والذي يقتضي تطبيق التدابير الاحترازية على المصاب به بإيداعه في مصلحة علاجية للأمراض العقلية، والنوع الثاني من الجنون يطلق عليه الجنون المتقطع ويتخذ صورة نوبات تفصل بينهما فترات إفاقة، فإذا ارتكب المريض الجريمة خلال النوبة يأخذ حكم المصاب بالجنون المطبق الذي تمتنع لديه المسؤولية الجنائية، أما في حالة فترات الإفاقة فانه يسأل جنائيا كالشخص العادي[1].

رابعا: إنفصام الشخصية

يطلق على هذا المرض قبل ذلك الجنون المبكر، حيث يصيب عادة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، وهذا المرض يؤثر على ملكة الذكاء فيختل التفكير ويفقد المريض الاتصال بالعالم الخارجي فيتجه إلى العزلة والعيش في عالم خيالي ليختفي تدريجيا

[1] أسحق ابراهيم منصور – المرجع سابق - ص 44

لديه مفهوم الخير والشر، ويصاحب هذه الأعراض صور مختلفة من الهذيان الذي قد يدفع بالمريض إلى ارتكاب جرائم العنف والقتل على وجه الخصوص.

خامساً: الصرع

للصرع نوبات تختلف مظاهرها والتي قد تكون في شكل حالة من الاكتئاب والانقباض أو الإغفاء ، وقد يرتكب المريض خلال هده الحالات أفعالا شاذة، كما قد يصاحب النوبة الصرعية تشنج عضلات الجسم قد يدفع بالمريض إلى ارتكاب جرائم العنف والقتل على وجه الخصوص واضطراب الوعي وخداع الحواس بحيث يرى المريض خلال هذه النوبة أو يسمع أشياء لا وجود لها إلا في مخيلته مما قد يدفعه إلى ارتكاب أفعال غير مشروعة تتصف بالعنف اعتقادا منه انه يدافع عن نفسه، كما قد تعتري المريض بالصرع نوبات قد لا تؤدى لفقدانه وعيه تماما إلا أنه قد يرتكب خلالها أفعال مجرمة لا يتذكرها بعد وعيه أو أنه أذا تذكرها لا يذكر عنها إلا قليلا ، وهذه النوبات قد تؤدي بأصحابها إلى ارتكاب جرائم العنف والجرائم الأخلاقية، وإن الإحصاءات الجنائية كشفت عن أن نسبة الإجرام بين ذرية المصابين بالصرع تتجاوز النسبة العامة بين غيرهم من الأشخاص[1].

الفرع الثاني: المواد المسكرة والمخذرة كعامل مؤثر في الاجرام :

لو لم يعرض العلماء لتأثير المسكرات و المخذرات في ظاهرة الإجرام، لأمكن لعامة الناس على ضوء التجربة والخبرة أن يتبينوا هذا التأثير ويتأكدوا من حقيقته، فالعلاقة بين المسكرات والمخدرات من ناحية وبين الإجرام من ناحية أخرى علاقة وثيقة، والواقع أنه لا مبالغة في القول بأن تعاطى المسكرات والمخدرات وإدمانها يعد في ذاته من العوامل الإجرامية، إذ تربطه بالإجرام صلة سببية ، لاسيما حين يكون لديه إستعداد إجرامي ولكي تجعل الشخص أكثر إندفاعاً إلى السلوك الإجرامي وأقل حساسية للعقبات ،التي تحول بينه وبين الإقدام

[1] محمد رمضان بارة – المرجع سابق – ص 190

عليه، وليس بلازم أن يتناول الشخص كميات كبيرة حتى يحدث لديه هذا التأثير بل أن جرعة قليلة يتناولها من لديه ميل إجرامي تكفي لكي يقدم على أخطر الجرائم، وقد حظيت المسكرات والمخذرات في الدراسات الإجرامية بإهتمام كبير منذ زمن، وأصبح من المسلم به اليوم أنها عامل من عوامل الإجرام[1].

أولاً: تأثير الخمر على اجرام صاحبها

تؤثر الخمر تأثيراً عميقاً على شخصية متناولها خلال فترة سكره وليس بلازم أن يدمن الشخص تناول الخمور لكي يحدث هذا التأثير فقد أثبت العلماء أن تناول كمية قليلة من الخمر تكفي لأحداث تغييرات واضحة في قدراته الذهنية وإثارة دوافعه الغريزية مع إضعاف قدرته على التحكم فيها، وإذا وصل متناول الخمر إلى حالة السكر الكامل أشتد تأثير الخمر عليه من هذه النواحي، وكان دافعاً لارتكاب كثير من الأفعال التي يجرمها القانون.

ومن الثابت علمياً أن الخمر تقلل لدى شاربها القدرة على الإدراك والتمييز، إذ ينحرف وعيه ويختل تمييزه وإدراكه، ويؤثر السكر على إرادة الشخص فيضعفها ويجعلها عاجزة عن مقاومة الدوافع الغريزية والانقياد للأفعال الإجرامية وإجرام السكارى له طابع خاص، فأغلب جرائم السكر هي جرائم العنف وجرائم الإعتداء على العرض والإهانة والتشرد وجرائم الحريق ولا يخفي تأثير السكر على جرائم الإهمال، لاسيما الجرائم المرورية فقد دلت الإحصاءات في اغلب دول العالم من أن حوادث السيارات سببها تناول المسكرات، يضاف إلى ذلك.

ثانياً: تأثير المواد المخذرة على اجرام متعاطيها

حسب المادة الثانية من قانون رقم 05-23 مؤرخ في17 شوال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، [المخذر كل مادة طبيعية كانت أو تركيبية، من المواد الواردة في

[1] فتوح عبد الله الشاذلي – المرجع سابق – ص 168

الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972 وكل مادة مصنفة وطنيا كمخدر][1] .

تلعب المخذرات دورا كبيرا في الأجرام وهناك مجموعة من العلماء يجزون ان الإدمان على المخذرات يولد روح العنف واللامبالاة في المدمنين ويدفعهم الى المجازفة بنفوسهم في اقتراف الجريمة، سـواء تعلق الأمر بالمخدرات الخفيفة مثل الحشـيش أو بالمخدرات القوية مثل الهيروين والكوكايين والافيون والمورفين، وأخطر أثارها تبدو إذا وصـل متعاطيها إلى درجة الإدمان أو الاعتماد حيت تشير مختلف الدراسات إلى أن المدمن أو المعتمد على المخدرات في سبيل الحصول على الجرعات التي يحتاجها على استعداد لأن يخالف القانون ويسرق ويرتكب الجرائم بمختلف أنواعها ومن ذلك ارتكابه[2] .

إضافة إلى ذلك فان تعاطى المخدرات في غير الأحوال المرخص بها قانونا يعد جريمة قائمة بذاتها في نظر غالبية التشريعات الجنائية وبالتالي فان المتعاطي عندما يحرز أو يحوز مواد مخدرة لأجل التعاطي فانه إنما يكون قد ارتكب سلوك إجرامي ،يضاف إلى ذلك أن متعاطي المخدرات كثيرا ما يلتجئ إلى ارتكاب جرائم مخدرات أخرى غير الإحراز أو الحيازة من اجل التعاطي وإنما ارتكاب جرائم الاتجار غير المشروع أو القيام بزراعة أو جلب أو تصدير تلك المواد من اجل الحصول على المال اللازم لشراء المخدر الذي يتعاطاه، يضاف إلى ذلك أن الإدمان على تعاطي المخدرات يؤدى إلى نقص المقدرة على العمل والإنتاج مما يقود إلى التشرد والتسول.

[1] المادة الثانية من قانون رقم 05-23 مؤرخ في17 شوال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها

[2] مكي دردوس - المرجع سابق – ص 120

المبحث الثاني: العوامل الإجرامية الخارجية "البيئية":

العوامل الخارجية للإجرام يقصد بها مجموعة الظروف الخارجة عن شخصية الانسان التي تحيط به وتؤثر في تحديد معالم شخصيته وفي توجيه سلوكه، ويطلق على هذه العوامل اصطلاح العوامل البيئية، فإذا ربطت علاقة سببية بين العوامل المحددة لبيئة الشخص وبين ظاهرة الإجرام وصفت البيئة بأنها إجرامية والعوامل الخارجية عديدة ومتنوعة لأن بيئة الشخص تختلف عناصرها باختلاف الأفراد، ولكل فرد بيئته الخارجية التي تتألف من مجموعة الظروف التي يكون من شأنها التأثير في الفرد[1].

المطلب الأول: العوامل الطبيعية كعامل مؤثر في الاجرام :

ويقصد بها دراسة العوامل التي تدفع الى الاجرام ويكون منشؤها فعل القوى والظواهر الطبيعية، مما لا شك فيه ان سلوك الانسان بوجه عام يتأثر بفعل الظواهر الطبيعية ، والجريمة ليست الا صورة من صور السلوك الانساني ، ولهذا فان العلاقة وثيقة بين قوى الطبيعة والسلوك الاجرامي وتأثير البيئة الطبيعية على الانسان قد يكون بطريق مباشر او بطريق غير مباشر فنجد أن المناخ وحالة الطقس واختلاف الفصول له أثر على النفس والأعصاب وبالتالي على السلوك الانساني عموما وعلى السلوك الاجرامي تبعا كما تجد كذلك ان الموقع الجغرافي يؤثر على السلوك الانساني والسلوك الاجرامي تبعا له بطريق غير مباشر اذ ان الموقع الجغرافي يتوقف عليه التركز العمراني وكثافة السكان ودرجة ثراء المقيمين في الموقع المذكور ولهذه العوامل الطوبوغرافية بدورها أثرها في السلوك الاجرامي[2].

[1] فتوح عبد الله الشاذلي – المرجع سابق – ص 186
[2] أسحق ابراهيم منصور – المرجع سابق ص 57

الفرع الأول: العوامل المناخية:

العوامل المناخية متعددة وأهمها درجة الحرارة في الجو، وهي تختلف باختلاف الأماكن والمواقع الجغرافية من حيث الارتفاع والانخفاض ومن حيث قربها او بعدها عن خط الاستواء ومن حيث بعدها او قربها من البحار والمحيطات ،وتختلف درجة حرارة الجو أيضا في المكان الواحد بتغير فصول السنة ، وقد بينت الدراسات الجنائية ان العوامل المناخية لها صلة بالإجرام سواء من حيث الكم أو النوع تبعا لاختلاف الدول بل انه من الملاحظ اختلاف ظاهرة الإجرام باختلاف المناطق داخل الدولة الواحدة حيث يسجل زيادة وقوع بعض الجرائم في منطقة وقلتها في منطقة أخرى وارتكاب أنواع من الجرائم في منطقة وندرتها في منطقة أخرى واختلافها بين مختلف الدول وبين أقاليم مختلفة في الدولة الواحدة مع ما يقترن به من اختلاف في أحوال المناخ بالنسبة لكل دولة وكل إقليم[1] .

ونستنتج ان المناخ يمارس تأثير عضوي ونفسي يمكن تفسيره بمايلي:

الحرارة الزائدة تؤدي الى الخمول وتعمل على اخماد الحيوية لدى الانسان بينما البرودة تستحث الحيوية وتضاعفها، ولذا نشاهد أن شعوب البلاد الحارة دائما أقل حيوية ونشاطا وبالتالي أقل إنتاجا من شعوب البلاد المعتدلة والباردة.

وجرائم الاعتداء على المال ترتفع نسبتها في الجو البارد لسببين الأول مباشر يتمثل في ان البرودة تنبه الناشط وتزيد الحيوية، والثاني غير مباشر يتمثل في انه كلما اشتد البرد زادت حاجة الانسان الى المأكل والمشرب والمأوى وتوفير وسائل الدفء فتلح الحاجة على ضعف الإرادة فيلجئون الى الحصول على المال ولو بطريقة غير مشروعة لسد تلك الحاجات .

[1] أسحق ابراهيم منصور –المرجع السابق - ص 70

وجرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع نسبتها في الجو الحار لسببين السبب الأول سبب مباشر يتمثل في ان ارتفاع درجة الحرارة من شأنه ان يحرك العواطف ويضاعف الانفعال فيندفع الإنسان مباشرة إلى الإعتداء والعنف .

والسبب الثاني غير مباشر يتمثل في أن ارتفاع درجة الحرارة يلجئ الانسان الى قضاء فترات طويلة خارج المساكن خاصة في المناطق الساحلية فتزداد فرص احتكاكه بالأخرين وارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص.

الفرع الثاني: العوامل الطبوغرافية[1]

يقصد بالعوامل الطوبوغرافية في الاجرام هو مدى تأثير الموقع الجغرافي للمكان الذي يقيم فيه المجتمع على انتشار الظاهرة الاجرامية بين أفراده، والعامل الجغرافي له أثر غير مباشر على الظاهرة الاجرامية، فمن المؤكد إحصائيا أن ارتفاع معدلات الإجرام مرتبط بالمدن الكبرى، مقارنة بنظيره في المدن الصغرى أو حتى في القرى. وقد ربط بعض علماء الإجرام ذلك بارتفاع مستويات المعيشة ومغريات الحياة داخل المدن الكبرى مقارنة بالصغرى أو القرى؛ حيث يسعى الفرد لإشباع تلك الحاجات بصور لا تكون مشروعة دائما، فضلا عن التفكك الاجتماعي، وضعف الروابط الاجتماعية والأسرية في المدن مقارنة بالقرى علاوة على أن المدينة، بحجم سكانها وضخامة أبنيتها، وكبر مساحتها، توفر نوعا من الأمان والسرية للمجرمين للاختفاء فيها، ناهيك عن وجود أماكن اللهو والتسلية ورفقاء السوء، وهي عوامل دافعة ومحفزة على الانحراف، بعكس حياة الريف، المتسمة عموما بتماسك العلاقات الاجتماعية ومتانتها، كما ان الفرد في الريف، تحكمه عادات الجماعة التي ينتمي إليها، فتتأصل في نفسيته وتنعكس على سلوكه هذا في ما يتعلق بالاختلاف الكمي بين معدلات الإجرام في المدن ونظيرتها في القرى، أما في ما يخص نوعية الإجرام السائد في كلتيهما،

[1] سميرة اقرورو - المرجع سابق – ص 124

فالاختلاف بينهما واضـــح في هذا الخصـــوص ، إذ غالبا ما ترتكب في الريف جرائم العنف من ضــرب وجرح وإيذاء، جرائم الثأر، وكذا الحريق إتلاف المزروعات أو تسـميم المواشـي، وجرائم السرقات ، بينما تسود في المدن جرائم القتل الاغتصاب الإجهاض، السرقات التزوير الاختلاس الرشـوة، بل إن المدن تعرف جرائم أكثر تعقيدا كما هي الحال بالنسـبة إلى الجرائم الإلكترونية كالسرقة والاختلاس بواسطة بطاقات السحب البنكية، القرصنة المعلوماتية إلخ.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية كعامل مؤثر في الاجرام:

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية[1]

يقصــد بالعوامل الاجتماعية في هذا الصــدد الظروف التي تحيط بشــخص معين وتميزه عن غيره من الأشـــخاص دون الظروف العامـة التي تحيط بعامـة النـاس ولهذا فـان العوامـل الاجتماعية في هذا المعنى تقتصر على العلاقات أو الروابط الوثيقة التي تنشأ بين الشخص وبين فئات أخرى من النـاس يختلط بهم اختلاطـا وثيقـا خلال حيـاتـه، ويرتبط بهم لفترة من الزمن قصـــيرة أو طويلة، وهذه المجموعات التي يمر بها الإنســـان منذ مولده هي الأســـرة فالمدرسة فالعمل ومحيط السكن والحي الذي يتعايش الفرد مع اتباعه وساكنته.

أولا: الأسرة [2]

لاشـك في أن الأسـرة هي اللبنة الأسـاس في بناء شـخصـية الفرد بشـقيها الوجداني العاطفي والنفسـي والمراد بالأسرة هنا مفهومها الضـيق أي (الأب والأم) : فإما أن تكون عاملا إيجابيا في تنشـئة الفرد وبناء شـخصـيته بشـكل متوازن ومتناسـق متى توافرت فيها مقومات الأسـرة الصـالحة، وإما أن تكون عاملا سلبيا، يؤثر بشكل مباشر في الفرد وبنيانه النفسـي والعاطفي متى كانت فاسـدة أو متفككة ،ومن هنا تبدو العلاقة الوطيدة بين الأسـرة والسـلوك الإجرامي،

[1] محمد رمضان بارة – المرجع سابق – ص 218
[2] سميرة اقرورو – المرجع سابق - ص 125

وتحديدا لدى الجانحين الأحداث، الذين غالبا ما تكون ظروفهم الأسـرية غير ملائمة أو غير صحية ، فيسلك الحدث سبيل الجريمة، كرد فعل أو تمرد على الأوضاع السيئة التي عاشها أو يعيشها ، ومما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن للعائلة تأثيرها ودورها كمؤسسة اجتماعية بغض النظر عن تكوين الطفل في حد ذاته، فقد تبين من خلال دراســـات عدة أن الجريمة تقل لدى الأشــخاص المتزوجين عنها لدى العزاب، ولدى العائلة التي لديها أطفال عنها لدى الأسـر التي بدون أطفال، وهذه المفارقة لا بد لها من تفسـير وهو كما نعتقد كالآتي : فلا بد أن تكون لدى الزوجين من الاهتمامات العائلية المشـتركة ما يغنيهم عن البحث عن أسـباب الجريمة، ثم أن العلاقة الزوجية وبخاصـــة الحميمة منها تعتبر . حصـــناً يقي الزوجين من الجريمة من حيث أنهما لا بد أن يتحاشيا كل ما من شأنه أن يعكر صفو هذه الحياة الزوجية الهادئة، فحتى لو انتابت أحدهما أو كلاهما أفكار إجرامية آثمة فسـريعاً ما يتحاشـاها ولكن العازب على العكس من ذلك، ليسـت له رابطة قانونية أو عاطفية تشـده إلى الطرف الآخر وتحميه من الانحراف، فالأسباب العائلية السالفة الذكر ليست متوفرة لديه، ثم أن العزب لا بد أن تكون لديه صحبة معينة غير تلك التي تكون للشخص المتزوج وهو بالتالي معرض أكثر من غيره للجنوح وبخاصة إذا كانت هذه الصحبة مما يحرض ويشجع على الانحراف وكذلك، فالزوجان اللذان لهما أطفال يميلان أكثر إلى تربية ورعاية أطفالهما أكثر من ميلهما إلى كل ما من شـأنه أن يسـاعد على تشـريدهما وفسـادهما، فهم مضـطران لاتخاذ سـلوك اجتماعي سوي[1].

ثانيا: المدرسة

مجتمع المدرســة هو أول مجتمع أجنبي يخرج إليه الطفل بعد الفترة التي قضــاها مع اسـرته وتأتي المدرســة في المرتبة الثانية بعد الأســرة في تكوين شــخصــية الفرد، فالمدرســة تربي وتثقف، وهي الوســـط (الاجتمـاعي / التعليمي / التثقيفي) الأول الـذي يواجهـه، أو من

[1] محمد الرازقي - المرجع سابق - ص 91

المفروض أن يواجهه الطفل خارج أسرته، والمدرسة تعد بيئة عرضية للطفل، إذ يقضي فيها فترة من عمره تنتهي اما بانتهاء سنوات المدرسة واما بالفشل في الدراسة، حيث يترك الطفل المدرسة إلى بيئة أخرى عرضية هي مجتمع التدريب المهني.

وللمدرسة دور تهذيبي هام إذ يتلقى فيها الطفل المعلومات والمعارف بالإضافة إلى تلقينه القيم الدينية والاخلاقية وتدريبية على الحياة الاجتماعية المشتركة عندما يخرج إلى المجتمع الكبير، ومجتمع المدرسة لا يعد في ذاته من عوامل الإجرام، بل على العكس، فأنه يؤدي وظيفة تعليمية وتربوية وتهذيبية خلال ساعات طويلة من اليوم يقضيها الطفل بعيداً عن أسرته، و نجد أن الفقيه فيري يقول أن فتح مدرسة يعادل غلق سجن و كرر هذا القول الأديب " فيكتور هيجو ولا تخفي أهمية الدور التعليمي للمدرسة إذ عليه يتوقف مستقبل الطفل ونجاح هذا الدور يقتضي تأهيل المدرس للقيام به، و المدرسة إذا ما أحسنت أداء وظيفتها التعليمية والتهذيبية عاملاً يقي الطفل من الانحراف والاجرام والعكس صحيح، فغياب الدور الطبيعي للمدرسة يمكن أن يكون من عوامل انحراف الصغير واجرامه و للفشل في الدراسة آثار خطيرة على نفسية الطفل وعلى سلوكه، وإذا اقترن الفشل الدراسي بإخفاق الطفل في تعلم حرفة معينة فإن معنى ذلك انسداد أبواب الرزق أمامه في المستقبل واصابته باليأس و الاحباط والتمرد على النظام الإجتماعي، والفاشل في دراسته وفي تدريبه المهني يتعرض أكثر من غيره للبطالة[1].

ثالثا: محيط العمل

محيط العمل ونوعه من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في ظاهرة الإجرام، فلاشك في أن العمل يقوم بدور كبير وهام في حياة الإنسان، فهو يشغل من حياته أغلب سنواتها ومن نهاره أغلب ساعاته، فضلا عن أنه مورد رزقه ومتنفس لطاقاته وهو من ناحية أخرى، يتيح للفرد

[1] فتوح عبد الله الشاذلي – مرجع سابق – ص 258

الاتصـــال بغيره ممن يعملون معه أخيارهم وأشـــرارهم، فإما أن يؤثر فيهم وإما أن يتأثر بهم، وإما أن يصـادقهم وإما أن يعاديهم ومن أبرز صـور ارتباط العمل بالظاهرة الإجرامية، سـوء معاملة رب العمل وقسـوته أو عدم تشـجيعه له، أو تشـغيله أكثر مما يحتمل، وكذلك سـوء علاقته بزملائه. فكلها عوامل قد تؤثر في نفسـية الفرد ليصـبح قلقا مضـطربا، ما قد يدفعه لاقتراف سلوكيات منحرفة أو إجرامية، هذا عن محيط العمل اما بالنسبة لنوع العمل قد توفر بعض المهن فرصًـــا مواتية لمن لديه اســتعداد إجرامي لارتكاب الجريمة، من ذلك الموظف الذي يسـتغل سـلطته ونفوذه في ارتكاب جرائم الرشـوة، أو الطبيب الذي يسـتغل مهنته في الإجهاض، وبعض رجال الأعمال الذين يســـتغلون وضـــعهم ونفوذهم المالي في التهرب الضريبي، أو خيانة الأمانة[1].

رابعا: محيط السكن والحي

أن السكن كفضـاء للتعايش الاسري يؤثر على سلوك الفرد من حيث الاستقامة والانحراف، والذي يزداد تأثيره من خلال الحي الذي يتعايش مع سـاكنته من حيث طبيعة التفاعلات التي قد تترتب عنها انحرافات تغذيها سلوكيات الاخرين متى كانت غير سوية، لأن رفقة الحي أو ساكنة الحي يكون لها الاثر البين على شخصية الفرد في إطار قواعد التعايش البيئي، الذي تنتجه سلوكيات مختلفة قد تصل إلى حد التصارع والصراع ، والطفل على غرار عدم أحقيته في اختيار والديه فإن السـكن وبالتبعية لا دخل له في اختياره، والذي يبقى مضـطرا للعيش فيه على قدر دخل والديه، و بنية المسكن تؤثر هي الاخرى في التكوين النفسي للطفل، وهو ما ينعكس تبعا على السلوك الاجرامي ، والطفل كما سبق وأن قلنا سلفا في عدم أحقيته في اختيار والديه ومسكنه الذي تحدد طبيعته على قدر دخل والديه، فإن الحي أو الجوار ينطبق عليه نفس المعطى ،على اعتبار أن الجيران بحكم تشـابههم وتقاربهم مهنيا واقتصـاديا وحتى

[1] سميرة اقرورو– المرجع سابق – ص 127

عمريا أحيانا، لهم نفس السلوك الاجرامي لهذا الاخير، وهو ما يؤثر بصفة مباشرة على نفسية الطفل، ومن تغذية لسلوكه الاجرامي، إذ أن الحي يعتبر المسكن الثاني للأطفال، وعلى غرار القواعد والقوانين التي يجبر الطفل على اتباعها في مسكن والديه، فالشارع هو الآخر يفرض لا محال قواعده وقوانينه التي يتشبع الطفل بضوابطها، ومن محتمل ان يدفع الطفل إلى صحبة تتميز بسلوك منحرف عن طريق الدخول في مغامرات يترتب عليها في نهاية المطاف ارتكاب جرائم بسيطة، وتزداد شراسة مع مرور الوقت[1] .

الفرع الثاني: العوامل الثقافية كعامل مؤثر في الاجرام :

يقصد بالعوامل الثقافية عناصر المستوى الحضاري بكل مقوماته وتشمل دراستنا للعوامل الثقافية تقييم علاقة الظاهرة الاجرامية بكل عنصر من العناصر الحضارية باعتبارها عوامل فرعية يطلق عليها مجتمعة العوامل الثقافية أو العوامل الحضارية، ولعل أهمها التعليم والدين وسائل الاعلام المختلفة والتقدم التكنولوجي[2].

أولا: التعليم والدين

يقصد بالتعليم في مجال الدراسات الإجرامية تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب فضلاً عن التدريب على النظام والطاعة وتلقين المفاهيم والقيم الاجتماعية، وإن للتعليم في الغالب أثر وقائي بما يغرسه في نفوس المتعلمين من قيم اجتماعية وخلقية من شأنها أن تصرفه عن الإجرام ، ومن حيث أثره المانع للإجرام بأن التعليم يوسع في مدارك الإنسان ويجعله أكثر قدرة على اختيار سلوكه وتقديرا لعواقب تصرفاته، وميلا إلى الأساليب المشروعة في تحقيق أهدافه واكتساب الخبرة التي تعينه على مواجهة مشاكل الحياة ووضع ما يناسبها من حلول ، وهذه القدرة يفتقدها الشخص الأمي، وفي الاحوال التي يكون التعليم فيها من العوامل

[1] أحمد قيلش ومحمد زنون - المرجع سابق – ص 132-137
[2] أسحق ابراهيم منصور – المرجع السابق - ص 99

المســـاعدة على ارتكاب الجرائم، لا يجوز القول بأن التعليم هو الذي يدفع بذاته إلى ارتكاب الجريمة بل أن دور التعليم هنا يقتصـر على تسـهيل ارتكاب الجريمة للأشـخاص المتعلمين الذين لديهم ميل اجرامي وهذا في إخفاء معالم الجريمة[1].

أما الدين يمثل مجموع القيم والمبادئ الســـامية التي أوجدها الخالق تعالى، وضـــمنها في شـرائعه السـماوية بواسـطة أنبيائه ورسـله، فالشـرائع السـماوية إنما وجدت لدعم الخير بكل أنواعه، ومحاربة الشـر بكل أشـكاله وبذلك، فلا أحد ينكر أثر الدين في السـلوك الإنسـاني عموما، فهو يدعو إلى الســـمو بالنفوس، من خلال تزكيتها وحســـن تخليقها وتهذيبها، في المقابل الابتعاد عن كل شر، إثم صغيرًا كان أو كبيرًا، معصية كان أو فاحشة، من سرقة أو زنا أو قتل أو كذب أو أي إساءة كيفما كانت ومن ثم فالعلاقة وطيدة والصلة متينة بين الدين والظاهرة الإجرامية، فكلما كان المرء متدينا ملتزما بتعاليم شـــريعته كلما ابتعد عن الإثم أو الجرم كيفما كان نوعه، وكلما كانت عقيدته صـادقة راسـخة، كلما انعكس ذلك بشـكل إيجابي على سلوكه[2].

ثانيا: وسائل الإعلام

هو الإخبار بالحقائق والمعلومات الصـادقة من أجل اتخاذ موقف صـحيح، وقد يكون الإعلام عكس ذلك، فقد ينشـر الأكاذيب والتضـليل ويسـتخدم أسـاليب الخداع والتزييف وقلب الحقائق ويروج المعلومات الكاذبة التي تنمي الصـراع، كما تشـعل طاقات الغرائز، وأن وسـائل الإعلام متعددة ومنها المكتوبة والمسـموعة والمرئية والإلكترونية، إلا أننا سـنقتصـر على تناول تأثير الصحافة على ظاهرة الاجرام.

وإذا ما نظرنا إلى الصـــحافة في مختلف دول العالم فإننا نجد أن اغلب الصـــحف تهتم بتتبع أخبار الجرائم والمجرمين ونشـــر تفاصـــيل كل ما يتعلق بذلك، بل إن كثيرا من الصـــحف

[1] فتوح عبد الله الشاذلي – المرجع سابق – ص 280
[2] سميرة اقرورو– المرجع سابق – ص 132

تخصص صفحاتها الأولى لنشر هذه الأخبار وتكتب لها العنوان المثير، ونظرا لإقبال القراء على قراءة هذه الأخبار فقد ظهرت كثيرا الصحف في بعض دول العالم متخصصة في نشر أخبار الجرائم والمجرمين و اهتمام الصحف بنشر الأخبار المثيرة حول ظاهرة الإجرام جعلت بعض من الباحثين يهاجمها بشدة ويرى فيها عاملا من عوامل الإجرام، وبطبيعة الحال هذا الهجوم قد انصب على صحف الدول الغربية وصحافة الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص حيت تنشر هذه الصحف ما يستهوي القراء ويجلبهم لشراء الصحيفة أو المجلة ومن الباحثين الذين هاجموا الصحافة سذرلاند واتهمها بأنها تشجع على الأجرام بمثابرتها على نشر أخباره وإظهارها المجرم في بعض الأحيان بصورة البطل، وقد تعطى مفاهيم خاطئة عن الإجرام وطرق علاجه.

ثالثا: التقدم التكنولوجي[1]

يقصد بها ما أصاب أساليب الحياة البشرية من تطور تقدمي نتيجة لظهور العديد من الاختراعات الحديثة وأثر ذلك في الظاهرة الاجرامية ولا ينكر أحد ما قدمه العلم في العصر الحديث من اختراعات سهلت وسائل المعيشة ووفرت أسباب الراحة والرفاهية للإنسان ولكننا على الجانب الآخر نشاهد أن البعض قد أساء استعمال تلك الاختراعات العلمية الحديثة، وأمثلة تلك الاساءة استخدام المحاليل الكيمائية في التزوير، كما استخدمت في جرائم الاعتداء على الاشخاص كأحداث اصابات بقصد التشويه وكذا في جرائم الاموال كاستخدامها في فتح الخزائن والابواب في السرقات كما استخدمت الاسلحة النارية اللاصوتيه في ازهاق روح الغير، وساهمت في صعوبة كشف الجريمة كما استخدم المجرمون الاسلحة السريعة الطلقات في مقاومة رجال الشرطة، والاختراعات التي ساهمت في زيادة سرعة السيارات فقد

[1] نظير فرج مينا - الموجز في علم الاجرام والعقاب - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر -1993 -ص 135

أستغل ذلك في تسهيل فرار المجرمين الذين يستخدمون هذه السيارات في جرائم الخطف والقتل والسرقات.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والبيئة السياسية كعامل مؤثر في الاجرام

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

العوامل الاقتصادية تنقسم إلى قسمين: عوامل عامة وعوامل خاصة، والعوامل العامة هي تلك التي تتعلق بالمجتمع ككل، ومثالها حالة التطور الاقتصادي أو حالة الكساد أو التقلبات الاقتصادية أو الرخاء العام، أما العوامل الخاصة فخصوصيتها تتعلق بكل فرد من أفراد المجتمع على حدة، ومثالها فقر الفرد أو غناه ووجوده في حالة بطالة أو قيامه بعمل يتعيش منه، وينعقد الاجماع بين علماء الإجرام على التسليم بوجود صلة بين العوامل الاقتصادية عامة أو خاصة وبين الإجرام[1].

فقد شهد القرن التاسع عشر تحولاً في إقتصاد كثير من الدول من الإقتصاد الزراعي، الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت إلى الإقتصاد الصناعي ، وقد صاحب هذا التحول إرتفاع في مستوى المعيشة من جهة و بزيادة ملموسة بصفة خاصة في جرائم الأموال ، فتتعدد العلاقات و تشابك المصالح خَلق ظروف جديدة تدفع للإجرام، يجب الإنتباه لها و الإشارة إليها على أنها من العوامل المؤدية للإجرام و يترتب على الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي عدة نتائج منها هجرة الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن ، و تكدسهم في المناطق الصناعية ،ومنها عدم التكيف الإجتماعي بين المقيمين في المناطق الصناعية ، مما قد يدفعهم إلى إنتاج السلوك الإجرامي فتكثر جرائم الإعتداء على الأشخاص، و توجد طائفة من الجرائم التي يفسرها العامل الاقتصادي دون أن تكون جرائم حاجة، يقوم بها التاجر حيث يدفعه جشعه واستغلالها لحاجة الغير، فمن الجرائم ما لا يظهر إلى في

[1] ليطوش دليلة – مرجع سابق – ص 101

الازمات الإقتصادية حين تقل بعض السلع ويتسارع الناس على شرائها لحاجتهم العاجلة إليها أو لتخزينها تحسباً لاختفائها من الأسواق ، ففي هذه الظروف الاقتصادية السيئة تظهر فئة من المستغلين الذين يرتكبون جرائم الغش التجاري ومنها جريمة المضاربة غير المشروعة ويقصد بها حسب المادة 2 من القانون رقم 15-21 مؤرخ في 23 جمادى أولى عام 1443 الموافق ل 28 ديسمبر " كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع بهدف إحداث ندرة في السوق أو اضطراب في التموين وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع والبضائع أو الأوراق المالية بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط أو باستعمال وسائل الكترونية أو طرق أو وسائل احتيالية أخرى[1]."

الفرع الثاني: البيئة السياسية

تتمثل البيئة السياسية في مجموعة من الأوضاع التي ترسمها سياسة الدولة والتي يجب أن ينخرط فيها الفرد ويعمل بتوجهاتها وهو ما يتعلق بسيادة الدولة، ويتولى القانون رسم الخطوط العريضة لهذه السياسة، بين الفرد والدولة التي يعيش في كنفها التي تتولى أجهزتها المختلفة بفرض الاحترام الواجب وسيادة القانون ليعيش الجميع في امن واستقرار دائمين[2].

ويعتبر نظام الحكم هو الضامن الأساسي لاستقرار البلاد وعنصرا حاسما في انتظام الجميع لسلطة القانون وبالتالي هبوط نسبة الإجرام، فإذا أصيب هذا النظام بالضعف والوهن أضحى مرتعا للجرائم، بمختلف أنواعها واختل توازنه وضاعت قيم الأمن والسلام وارتفعت مؤشرات الجريمة وترتكز مختلف الأنظمة السياسية على جانبين أساسيين:

تتميز الأنظمة السياسية بطغيان احد النمطين، النمط الديمقراطي حيث يكون الشعب هو مصدر السلطة والسيادة، والنمط الديكتاتوري الذي يُصادر الحقوق والحريات فالنظام

[1] المادة 2 من قانون رقم 15-21 مؤرخ في 23 جمادى أولى عام 1443 الموافق ل 28 ديسمبر 2021: يتعلق بمكافحة المضاربة الغير مشروعة

[2] أحمد قيلش ومحمد زنون – مرجع سابق –ص 160 -165

الديمقراطي الذي يفســـح المجال لإبداء الرأي ويقبل الاختلاف ويصـــون الحقوق والحريات الفردية والجماعية ، ويضـــمن ممارســـتها ويســـمح بتعدد الأحزاب الســـياســـية ويحفظ حرية الصحافة، تتعمق وتتواصل عراه بالشعب مما يوفر جو الاهتمام بالمصلحة العامة دون تمييز أو محاباة ويتعزز تعاون كل أفراد الشعب مع أجهزة الدولة في التنمية والأعمار و الإصـلاح وفي مكافحة الانحرافات والمنحرفين وكشـف الجرائم وضـبط المجرمين، فإذا ما تم إقصـاء وتهميش الأفراد داخل المجتمع وعدم قيام نظام سياسي بما يحول دون تفييئ مواطنيه ، يشعر هؤلاء الآخرون ويتولد لهم الإحساس بعدم الاكتراث بهم وعدم رعاية مصـالحهم فيتحولون من مواطنين صـــالحين مجتهدين لخدمة وطنهم إلى مواطنين فاقدي الثقة في النظام الســـياســـي ومؤسساته ولا يكترثون في ارتكاب الجرائم والتمرد على تشريعاته وأنظمته القانونية.

وللقاعدة القانونية دور يضـبط النظام السياسـي والعلاقات بين الأفراد فيما بينهم وبين مختلف مؤســـســـاته يقوم بســـن القوانين في شـــكل أوامر ونواه إلى جميع أفراد المجتمع خِدمة لبقائه واســـتمراريته وتطوره، فالقانون يجب أن يســـتجيب لمشـــاعر الأفراد والجماعات بحيث يجدون ذواتهم فيه وإلا عاشـــوا انفصـــاما تتولد عنه خيبة أمل تتحول إلى ســـخط ونقمة مما يكرس الإخلال بأحكامه ونواهيه وتتزايد نسبة الإجرام[1].

[1] أحمد قيلش ومحمد زنون – مرجع سابق –ص 160 -165

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني تبين أن لكل جريمة أسبابا وعوامل تتحكم في سلوك الفرد، ولقد قسم الباحثون تلك العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

والعوامل الداخلية هي تلك الظروف المتصلة بشخيصة الفرد، وتتمثل في الوراثة– السلاسة– السن– الجنس– التكوين العضوي والنفسي، ويطلق على مجموع هذه الصفات العوامل الداخلية الاصلية باعتبارها تتوافر في الشخص منذ ولادته، إلى جانبها توجد العوامل الداخلية المكتسبة أو العارضة التي يكتسبها الإنسان بعد ولادته؛ سواء بإرادته أو رغما عنه، ومنها الأمراض العضوية والعقلية – والإدمان على المخدرات وغيرها.

أما العوامل الخارجية هي تلك البيئة المحيطة بالفرد وتتمثل في العوامل الاجتماعية–الثقافية الاقتصادية–السياسية وغيرها .

الخاتمة

الخاتمة:

في نهاية بحثنا، ومما سبق دراسته يمكننا القول إن لكل لجريمة أسباب وعوامل تفسرها من بدايتها إلى نهايتها ومن نشأتها إلى وقوعها، وتلك العوامل على كثرتها قسمها الباحثون إلى طائفتين رئيسيتين، الأولى هي العوامل الداخلية (الفردية التي تقوم في شخص المجرم). فالعوامل الداخلية تتمثل في مجموع الصفات والخصائص التي ترتبط بالتكوين الطبيعي للمجرم، ومنها (الوارثة، النوع، الجنس...)، ويطلق على مجموع هذه الصفات العوامل الداخلية الاصلية باعتبارها تتوافر في الشخص منذ ولادته، إلى جانبها توجد العوامل الداخلية المكتسبة أو العارضة التي يكتسبها الإنسان بعد ولادته؛ سواء بإرادته أو رغما عنه، ومنها الأمراض العضوية والعقلية التي تصيب الشخص أثناء حياته والإدمان على المخدرات وغيرها، والثانية هي العوامل الخارجية التي ترجع الى البيئة المحيطة بالمجرم وتؤثر على سلوكه الاجرامي، وهذه العوامل حاولنا ترتيبها وذلك برأي كبار العلماء، وفي أخر هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ قسم الباحثون عوامل الاجرام إلى عوامل داخلية تتعلق بشخصية الفرد، وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالفرد.
- ✓ العوامل الداخلية او ما يسمى بالفردية تمثل الاستعداد الذي لا يُنتج اثرا الا بتحريكه واثارته من العوامل الخارجية وهذا هو المذهب التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي.
- ✓ إن السبب وراء كل جريمة عدة عوامل وليس عامل، أي من جهة العوامل الداخلية والخارجية معا.
- ✓ العوامل المؤثرة على الاجرام هي عوامل مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا لا تقبل الفصل.

ومن خلال دراستنا إرتئينا أن نضع بعض الاقتراحات تساعد في التقليل من الظاهرة الإجرامية خاصة في بلدنا الحبيب الجزائر:

- ✓ للتصدي للظاهرة الإجرامية يتطلب الوقوف على بواعثها لنشخصها وتشخيصها هو مفتاح علاجها والوقاية منها، وهذا يتطلب دراسة معمقة تعتمد التحليل العلمي للسلوك الاجرامي وللجريمة كظاهرة اجتماعية قائمة في مجتمع معين يحكمه وضع اقتصادي وسياسي واجتماعي معين، لإن لكل مجتمع مقوماته التي يتأسس عليها.
- ✓ اشباع الحاجات الحقيقية البيولوجية والنفسية والاجتماعية بصورة انسانية يبعد الانسان عن السلوك المنحرف، وهذا بتوفير خدمات وأماكن ترفيهية من أجل أوقات الفراغ.
- ✓ التطوير المستمرة لأجهزة الامن في الدولة.
- ✓ وان العمل بكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم أحسن رادع للجريمة في كل زمان ومكان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص التشريعية:

1. المادة الثانية من قانون رقم 05-23 مؤرخ في17 شوال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.
2. المادة 2 من قانون رقم 15-21 مؤرخ في 23 جمادى أولى عام 1443 الموافق ل 28 ديسمبر 2021 المتعلق بمكافحة المضاربة الغير مشروعة.

ثانيا: الكتب

1. أسحق ابراهيم منصور–موجز في علم الاجرام وعلم العقاب–ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر–1991.
2. مكي دردوس – الموجز في علم الاجرام –ديوان المطبوعات الجامعية – ط2 – الجزائر – 2009.
3. فتوح عبد الله الشاذلي – أساسيات علم الاجرام والعقاب – منشورات الحلبي الحقوقية –لبنان – 2009.
4. محمد الرازقي –علم الاجرام والسياسة الجنائية – دار الكتاب الجديد المتحدة – ط3– ليبيا– 2004.
5. محمد رمضان بارة –مبادئ علم الاجرام – ط2–ليبيا – 2000.
6. نظير فرج مينا –الموجز في علم الاجرام والعقاب – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر –1993.
7. أحمد قيلش ومحمد زنون – نظرية علم الاجرام على ضوء التفسيرات الحديثة –المغرب – 2021.
8. سميرة اقرورو – الوجيز في أسس علم الاجرام واهم مدارسه – الشركة المغربية لتوزيع الكتاب – المغرب – 2015.
9. محمد شلال العاني وعلي حسين طوالبية – علم الاجرام وعلم العقاب – دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان – ط1 – 1988.
10. عوض محمد – مبادئ علم الاجرام – المكتبة الوطنية بنغازي – ليبيا – 1973.
11. حسنين ابراهيم صالح عبيد – الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب – دار النهضة العربية – ط1 – مصر – 1996.
12. محمد صبحي نجم – أصول علم الإجرام وعلم العقاب – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – 2011

ثالثا: المجلات

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية – العدد الثاني – 2016.

رابعا: المحاضرات

1. ليطوش دليلة– علم الاجرام– مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى ماستر قانون جنائي – جامعة الاخوة منتوري قسنطينة – 2020.
2. بولمكاحل احمد – محاضرات في علم الاجرام – جامعة الاخوة منتوري – قسم القانون الخاص – قسنطينة – 2018.
3. عمران محمد– محاضرات في علم الاجرام – تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية – جامعة زيان عاشور – الجلفة – 2020.
4. خالد موسى توني وحسام محمد السيد –دروس لطلاب الفرقة الاولى – علم الاجرام والعقاب – كلية الحقوق – جامعة اسيوط– مصر – 2020.

خامسا: المواقع الإلكترونية

الموقع الالكتروني لمنظمة الصحة العالمية

https://www.who.int/ar/news/item/27-02-1442-who-global-tb-progress-at-risk

الساعة 12:35 الجمعة 19 أفريل 2024

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة:

الفصل الأول: التفسير العلمي للظاهرة الاجرامية

المبحث الأول: مفهوم علم الإجرام..... 6

المطلب الأول: التعريف بعلم الإجرام.....7

المطلب الثاني: موضوع علم الإجرام..... 8

الفرع الأول: الجريمة في علم الإجرام..... 9

الفرع الثاني: المجرم في علم الإجرام..... 12

المطلب الثاني: علاقة علم الإجرام بالعلوم الأخرى..... 12

الفرع الأول: علاقة علم الإجرام بعلم العقاب..... 13

الفرع الثاني: علاقة علم الإجرام بقانون العقوبات..... 14

الفرع الثالث: علاقة علم الإجرام بقانون الإجراءات الجزائية.....15

الفرع الرابع: علاقة علم الإجرام بالسياسة الجنائية..... 16

المبحث الثاني: النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية..... 17

المطلب الأول: المذهب الفردي.....18

الفرع الأول: نظرية الخلل العضوي..... 18

الفرع الثاني: نظرية التحليل النفسي.....22

المطلب الثاني: المذهب الاجتماعي.....25

الفرع الأول: نظرية التفكك الاجتماعي.....26

الفرع الثاني: نظرية تصارع الثقافات..... 28

المطلب الثالث: المذهب التكاملي.....30

الفرع الأول: نظرية العوامل المتعددة..... 31

خلاصة الفصل الأول..... 34

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في تكوين السلوك الاجرامي

المبحث الأول: العوامل الاجرامية الداخلية..... 36

المطلب الأول: العوامل الداخلية الأصلية..... 36

الفرع الأول: الوراثة كعامل مؤثر في الاجرام..... 37

الفرع الثاني: السلالة كعامل مؤثر في الاجرام..... 39

الفرع الثالث: السن كعامل مؤثر في الاجرام..... 42

الفرع الرابع: الجنس كعامل مؤثر في الاجرام..... 44

الفرع الخامس: التكوين الإنساني كعامل مؤثر في الاجرام.... 46

المطلب الثاني: العوامل الفردية المكتسبة 48

الفرع الأول: الأمراض كعامل مؤثر في الاجرام..... 48

الفرع الثاني: المواد المسكرة والمخدرة كعامل مؤثر في الاجرام.... 51

المبحث الثاني: العوامل الإجرامية الخارجية.... 54

المطلب الأول: العوامل الطبيعية كعامل مؤثر في الاجرام..... 54

الفرع الأول: العوامل المناخية..... 55

الفرع الثاني: العوامل الطبوغرافية.... 56

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية كعامل مؤثر في الاجرام... 57

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية كعامل مؤثر في الاجرام.....57

الأسرة..... 57

المدرسة..... 58

فهرس المحتويات:

محيط العمل.... 59

محيط السكن والحي..... 60

الفرع الثاني: العوامل الثقافية كعامل مؤثر في الاجرام..... 61

التعليم والدين..... 61

وسائل الإعلام..... 62

التقدم التكنولوجي..... 63

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والبيئة السياسية كعامل مؤثر في الاجرام..... 64

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية..... 64

الفرع الثاني: البيئة السياسية..... 64

خلاصة الفصل الثاني..... 69

الخاتمة..... 68

قائمة المصادر والمراجع..... 70

فهرس المحتويات..... 72

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية تم دراسة موضوع العوامل المؤثرة على الإجرام، وهذا بغية التنقيب على العوامل المؤدية إلى السلوك المنحرف للتأثير عليها، واستئصال أسبابها من المجتمع، ولهذا كان السبب الرئيسي لدراستنا هو دراسة الظاهرة الإجريمة ومحاولة تفسيرها وتحديد العوامل المؤدية لها ودراسة الظاهرة سواء بإعتبارها ظاهرة فردية واجتماعية، وهذا ماسمح لنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية : ماهي العوامل التي تساهم في إنتشار الجريمة؟

وتمت الإجابة عليها بمحورين وبحيث تطرقنا في المحورالأول إلى أهم النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

وتطرقنا في المحور الثاني إلى العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي بحيث قمنا بتقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها :

- قسم الباحثون عوامل الاجرام إلى عوامل داخلية تتعلق بشخصية الفرد ومنها (الوارثة، النوع، الجنس...)،، وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالفرد والعوامل الخارجية عديدة ومتنوعة ، لأن بيئة الشخص تختلف عناصرها باختلاف الأفراد، ولكل فرد بيئته الخارجية التي تتألف من مجموعة الظروف التي يكون من شأنها التأثير في الفرد.
- العوامل الداخلية او ما يسمى بالفردية تمثل الاستعداد الذي لا يُنتج اثرا الا بتحريكه واثارته من العوامل الخارجية وهذا هو المذهب التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي.
- إن السبب وراء كل جريمة عدة عوامل وليس عامل، أي من جهة العوامل الداخلية والخارجية معا.
- العوامل المؤثرة على الاجرام هي عوامل مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا لا تقبل الفصل.

وتم تقديم بعض الإقتراحات :

- للتصدي للظاهرة الإجرامية يتطلب الوقوف على بواعثها لنشخصها وتشخيصها هو مفتاح علاجها والوقاية منها، وهذا يتطلب دراسة معمقة تعتمد التحليل العلمي للسلوك الاجرامي وللجريمة كظاهرة اجتماعية قائمة في مجتمع معين يحكمه وضع اقتصادي وسياسي واجتماعي معين، لإن لكل مجتمع مقوماته التي يتأسس عليها.
- اشباع الحاجات الحقيقية البيولوجية والنفسية والاجتماعية بصورة انسانية يبعد الانسان عن السلوك المنحرف، وهذا بتوفير خدمات وأماكن ترفيهية من أجل أوقات الفراغ.
- التطوير المستمرة لأجهزة الامن في الدولة.
- وان العمل بكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم أحسن رادع للجريمة في كل زمان ومكان.